

تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات خطط التنمية

د. شرف ابراهيم الهادي

قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات خطط التنمية ، ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث أعد دراسة ميدانية أجاب عنها ٢٢٠ من أفراد العينة ، كان من أهم نتائجها اختلاف الآراء حول واقع الشراكة لصالح قيادات وخبراء الجامعة ، وأن هناك اتفاقاً بين الطرفين حول آليات تفعيل الشراكة ، وأما المعوقات فإن أهمها: قصور في التشريعات والقوانين والخطط الاستراتيجية عقود الشراكة ، وأن هناك ضعفاً في مجال البحث العلمي ، والتخصصات النوعية ، والتدريب للكوادر الجامعية لتلبية احتياجات سوق العمل ، وأن هناك قصوراً في تقديم الحوافز ، والتمويل للمشاريع المشتركة ، والطلبة المبتعثين ، وخلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة ، ومقترحات لإجراء دراسة أخرى حول الشراكة بين الجامعة وإدارات التعليم في منطقة القصيم .

الكلمات المفتاحية :

الشراكة المجتمعية ، الجامعات ، المؤسسات الإنتاجية ، خطط التنمية .

مُقَدِّمَةٌ :

الدروس من خلال تجاربها المبدعة في التحالفات التي أقامتها جامعاتها مع الشركات الكبرى ، ففي التصنيف العالمي تم اختيار ١٢ جامعة أمريكية على أنها جامعات مبدعة وذلك لمساهماتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقيامها بعمل شراكة وتحالف مع الشركات الكبرى (الهادي ، ٢٠١١ : ١٣٩) ، وقد انعكس هذا الأداء على جامعات في دول أخرى مثل الجامعات البريطانية واليابانية وغيرها ، ثم تبعها الجامعات في الدول النامية ومنها الجامعات العربية ، ولدعم هذا التوجه عقدت عدت مؤتمرات منها في بيروت تحت اشراف منظمة اليونسكو وعنوانه : أي تعليم للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين ، توصل إلى إعلان بيروت حول خطة عمل تؤكد على أهمية خلق قنوات تواصل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها (اليونسكو ، ١٩٩٨) وعملت بهذا التوجه عدد من الجامعات والتي كان من أمثلتها عربيا ، جامعة المسيلة في الجزائر حيث تحالفت مع ١١ شركة ومؤسسة (بلقرع وراج : د ، ت) ، وفي المملكة العربية السعودية عقد مؤتمر للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث والتطوير بجامعة الملك سعود في عام ٢٠٠٥ م

لقد تعددت وظائف الجامعات ولم تعد أماكن معزولة عن محيطها الاجتماعي ، بل أصبحت فاعلة ومؤثرة ومتأثرة به ، لأن مخرجاتها من كوادر علمية وبحوث تطبيقية هي المورد الذي يغذي سوق العمل باحتياجاته ، وبذلك فالعلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية هي علاقة تبادلية وتكاملية ، مما يتطلب ذلك التنسيق المسبق للأداء العلمي والبحثي والتدريبي الجامعي كي تكون المخرجات وفق المواصفات المطلوبة من قطاع الأعمال . ولهذا فإن التنسيق والشراكة أصبح ضروريا ومهما حتى لا تكون الجامعات معزولة عن حركة التغيير الاجتماعي ، وحتى ينتقل الإبداع المعرفي من داخلها لمعامل الشركات والمؤسسات الإنتاجية ومراكز بحوثها كي تصبح محطات هامة للتغيير المجتمعي ، هذا ما نؤمل أن تكون عليه جامعاتنا العربية فلا بد لها من الاستفادة من تجارب الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حيث ساعد توجه نظم تلك الجامعات من إقامة علاقات تحالف وشراكة مع القطاع الصناعي لإحداث تطوير في أدوارها وأنشطتها ، ولعل تجربة التعليم الجامعي الأمريكي تعطينا العديد من

شاركت فيه أغلب الجامعات السعودية ، ومن أهم الجامعات السعودية تطبيقا لهذا التوجه جامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي لديها الكثير من عقود الشراكة مع القطاعات الإنتاجية.

هذا وقد اشارت خطط التنمية منذ عام ١٣٩٠هـ في خطتها الخمسية الأولى وحتى الخطة الخمسية التاسعة التي تنتهي في عام ١٤٣٦هـ إلى أهمية تنمية الموارد البشرية ، وإلى أهمية الانتاج وتنويعه ، غير ان الخطط الخمسية الأخيرة وضحت أهمية التوجه نحو الاقتصاد الحر ، واقتصاديات المعرفة ، وقد نصت الخطة الخمسية التاسعة إلى أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ، والجامعات تمثل اهم شريك في القطاع الحكومي كونها هي من تعد الكوادر المؤهلة والمدرية ، وهي الجهة التي تتولى القيام بالدراسات العلمية التي تخدم الفروع المعرفية والإنتاجية والخدمية ،

ولذلك فان وزارة التعليم العالي وضعت خطط ومبادرات لتحقيق التميز في العلوم والتقنية جاء في احد بنودها وضع برنامج يهدف إلى تحسين قدرة الإبداع والبحث والمساعدة على تطوير الموارد البشرية من خلال تأسيس ترابط بين الجامعات والصناعة (وزارة التعليم العالي للتخطيط ، ١٤٣١) يتضمن ما يلي :

- تطوير الخبرات العلمية لهيئة التدريس والباحثين والطلبة من خلال البرامج التدريبية والاستشارية .
 - زيادة مواءمة المناهج والبرامج الأكاديمية لحاجات الصناعة وسوق العمل .
 - زيادة فرص توظيف خريجي الجامعات وتطوير تدريجهم الوظيفي .
 - ايجاد أفكار إبداعية للبحث ، وجذب وتنويع التمويل لدعم البحث العلمي وأنشطة الجامعات وبرامجها .
 - دعم وحدات البحث والتطوير في المنشآت الصناعية المحلية .
 - ايجاد أفكار إبداعية تطبيقية وإثراء الحاضنات العلمية ووحدات العلوم والتقنية
 - تشجيع المؤهلين من قطاع الصناعة والأعمال على المشاركة في الأنشطة التدريسية والبحثية في الجامعات .
- وهذا ما تهدف اليه هذه الدراسة الحالية حيث تسعى إلى تفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات خطط التنمية .

مشكلة الدراسة:

تشير العديد من الدراسات العالمية والإقليمية إلى أهمية تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية وذلك لفوائدها الكثيرة في المجالات الاستشارية

والبحثية والتدريبية وتبادل الخبرات ، منها دراسة الامين (٢٠٠٥) ، ودراسة وزارة التخطيط الاردني (٢٠٠٣)، ودراسة محمود (٢٠٠٢) ، ودراسة (Seppo&Pettin2000) ، ومن الدراسات المحلية دراسة السلطان ، فهد (٢٠٠٨) حيث أشارت إلى ان هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات تحول دون تحقيق الشراكة الفاعلة من أهمها : عدم توافر الخبرة بأساليب تنمية التعاون وتحقيقه ، وعدم الإحساس بوجود حاجة إلى إقامة شراكة فعلية بينها ، وعدم توافر التشجيع الحكومي لإقامة تعاون بين القطاعين العام والخاص وهناك صعوبات أكثر حدة منها : ضعف الاتصال والتعاون بين رجال الأعمال ومسؤولي الجامعات ، وطول الإجراءات البيروقراطية خصوصا لدى القطاع الجامعي ، وصعوبة تقديم البحوث والاستشارات لإقتال كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية والإدارية .

كما ان دراسة الشتوي (٢٠٠٥ : ٢١٢) حددت مجموعة من العقبات منها الافتقار إلى تخطيط برامج المشاركة ، وإلى خطط فعلية تشخص برامج المشاركة ، وعزوف بعض قطاعات الأعمال عن إسناد مهامها البحثية للجامعات ، وعدم وجود قوانين تلزم القطاع الخاص بالمشاركة ، قصور تمويل شركات قطاع الأعمال لمشروعات الابحاث الجامعية .

ومن ناحية أخرى فان الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم قد تناولت عدد من المعوقات التي تحد من الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من أهمها : غياب رؤية الجامعة بخصوص التعاون والشراكة المحلية والوطنية والدولية ، وعدم اكتمال الجهاز الإداري في الجامعة في إدارة التعاون الدولي ، وعدم تطبيق برامج التدريب التعاوني في الكثير من الكليات ، وعدم وعي بعض مؤسسات المجتمع بأهمية الشراكة مع الجامعة ودورها في التنمية المستدامة (الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم ، ١٤٣١ : ٣٣)

ومن هنا فان العقبات والمعوقات السابق ذكرها تعطي مؤشرا على ان بعض الجامعات السعودية بشكل عام وجامعة القصيم بشكل خاص تفتقر

٢- انها تنفيذًا للخطة الاستراتيجية بجامعة القصيم لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص على المستوى المحلي والوطني والدولي وتعظيم المنافع والعوائد الايجابية لجميع الاطراف (الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم ، ١٤٣١: ٢٥)

٣- انه في حدود علم الباحث تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات خطط التنمية .

٤- انه يمكن الاستفادة من تجارب الجامعات المبدعة التي حققت مستويات عالية من الشراكة مع القطاعات الإنتاجية وأصبح لها استثمارات ضخمة تفوق ما تنفقه عليها دولها .

٥- انها ستزود قيادات جامعة القصيم بقاعدة بيانات تمكنهم من الوقوف على واقع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المحلية والمعوقات التي تحد منها والآليات المطلوبة لتفعيلها .

٦- ان الشراكة المجتمعية مع القطاعات الإنتاجية ستزيد من المعرفة التكنولوجية والتخصصات العلمية من خلال التحول نحو اقتصاد المعرفة بما يتوافق مع حاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية .

٧- ان توثيق التحالف والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية سوف يساعد في التغلب على نقص التمويل وزيادة الاستثمار واستقطاب العقول وتوجيهها نحو الإبداع والابتكار والتحول نحو الجامعة المنتجة وبما يساهم في تحقيق أهداف خطط التنمية .

مصطلحات الدراسة:

يستخدم الباحث في هذه الدراسة عدة مصطلحات يعرفها كما يلي:

الشراكة : تعرف الشراكة بانها العلاقة بين مؤسستين تشمل على العمل سويا عن قرب من أجل أهداف مشتركة أو منافع متبادلة (www.almaany.com) .

ويعرفها المجلس الكندي بانها عمل تعاوني بين القطاعين العام والخاص مبني على ما يتمتع به كل قطاع من خبرات لتحقيق هدف مشترك في

للشراكة الفاعلة مع القطاعات الإنتاجية والتي تمثل مشكلة تتطلب الدراسة والتي يمكن الاجابة عنها من خلال الاسئلة التالية :

١- ما واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

٢- ما المعوقات التي تحد من الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية .

٣- ما الآليات المقترحة التي تساهم في تفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية والمعوقات التي تحد منها والآليات المقترحة لتفعيلها.

٥- ما التصور المقترح الذي يرفع من مستوى الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات خطط التنمية.

هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية ، والكشف عن المعوقات التي تحد من إقامة تلك الشراكة ، للوصول إلى آليات تساهم في تفعيلها ، وتحديد الفروق بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم من المؤسسات الإنتاجية للإسهام بالخروج بتصوير مقترح يرفع من مستوى الشراكة المجتمعية في ضوء متطلبات خطط التنمية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

١- انها استجابة للدراسات السابقة وتنفيذا لتوصياتها نحو التحول للجودة النوعية والإنتاجية العالية عن طريق تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية للحصول على الاستثمار البحثي والإعداد البشري لكوادر الجامعة وبما يتلاءم مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل .

الوقت الذي يسعى فيه كل منها نحو تحقيق المصالح الخاصة به .

(United Nation,1999)

ويقصد بها في الدراسة الحالية تنمية وتطوير العلاقة والاتصال والتحالف بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بما يحقق المنافع المتبادلة في المجالات البحثية والاستشارية و المهامية والإبداعية للوصول للأهداف المشتركة .

المؤسسات الإنتاجية:

تعرف بانها المنشآت الخاصة بالانتاج التي يشارك في تمويلها والإشراف عليها وإدارتها جزئيا أو كليا قطاع الأعمال ، وتسهم هذه المنشآت في نمو النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج (صانع ، ومتولي ، ٢٠٠٥ : ٣٨)

ويقصد بها في هذه الدراسة المؤسسات والشركات والمصانع التي تساهم في نمو الاقتصادي والانتاج المحلي في المملكة العربية السعودية بشكل عام ومنطقة القصيم بشكل خاص والذي يقوم القطاع الخاص في تمويلها وإدارتها والإشراف عليها.

الخطة :

تعرف الخطة بانها عبارة عن وثيقة مكتوبة يرجى تحقيقها كما انها تحدد الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها لبلوغ هذه الوثيقة (محضر ، ٢٠١١ ، ٩٦٩) .

التنمية :

تعرف بانها تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود إلى حالة الحركة والديناميكية من خلال زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بما يشمله من زيادة الدخل القومي والمحلي ومعدل الادخار والاستثمار (السبسي ، ١٤٣٤ ، ١٩) .

وتعرف التنمية ايضا بانها "تلك العمليات التي تبذل فيها نشاطات مقصودة وفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ومعرفي للناس في بيئاتهم المحلية وذلك بالاعتماد على الجهود الاهلية والحكومية المنسقة والمتكاملة " (ابوسمره ، ٢٠٠٧ : ١٠)

وأما خطط التنمية فتعرف اجرائيا بانها : الخطوات التنموية التي تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيقها بالمشاركة مع المؤسسات الإنتاجية وفق خطط مجدولة زمانيا ، ومحددة بالوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة .

الدراسات السابقة :

اولا : الدراسات العربية :

اطلع الباحث على العديد من الدراسات في مجال الشركة والتحالفات بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي كان من أهمها الآتي :

- دراسة كردي ، (٢٠١١) : هدفت الدراسة إلى كيفية الوصول إلى بناء وإدارة نموذج للتخالف الاستراتيجي وتعزيز التوجه لمفهوم الشركة والتعاون الخارج لدعم القدرات التنافسية في الجامعة ، وقد اتخذت الدراسة جامعة بنها نموذجا للتطبيق ، وتناولت عدد من نماذج التحالفات للجامعات العربية والعربية ، ونماذج لما قامت به جامعة بنها من تحالفات ، وذلك للخروج بإطار مقترح لدعم القدرات التنافسية للجامعات المصرية يعزز من دورها ويحقق تطلعاتها .

- دراسة العاجز ، حماد (٢٠١١) :هدفت إلى وضع رؤية جديدة للبحث العلمي في المؤسسات والجامعات الفلسطينية لتحقيق الشركة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج في فلسطين من منظور تكاملي معتمدة على منظومة من العوامل المؤثرة في هذه المشكلة ، وقد خرجت الدراسة برؤية مقترحة وفق ملحوظات على واقع البحث العلمي العربي عموما والفلسطيني خصوصا ، تم من خلالها اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساهم بالنهوض بالمسيرة البحثية في فلسطين وربطها بالقطاعات الإنتاجية.

- دراسة الثنيان ، (٢٠٠٨) :هدفت الدراسة إلى التعرف على الشركة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي ودراسة النماذج العالمية في تلك المجالات واهم المتطلبات للشركة ، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دلني وكان حجم العينة ١٧٢ من الجامعات والقطاع الخاص ، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها : رسم سياسة عامة للبحث العلمي ، وكيفية توفير

، تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية في الجامعات ، ومراكز البحوث ، تنفيذ برامج الشراكة بين قطاع التعليم والأعمال وفقا للآليات التي تم تحديدها في الخطة التشغيلية .

- دراسة عبد العالي ، (٢٠٠٥) :هدفت إلى إبراز دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في دعم الشراكة بين القطاع الإنتاجي والقطاع البحثي ، تطرق من خلال ذلك للعديد من الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي وأهميته وكيفية الاستفادة من مخرجاته في سوق العمل ، والمعوقات التي يمكن أن تحول عن ذلك ، وخلصت الدراسة الي كيفية تفعيل الشراكة من خلال قواعد المعلومات ونشرها وتبادلها مع القطاعات الإنتاجية من خلال تسويق نتائج البحوث وجعلها متاحة لمجالس الغرف التجارية والصناعية ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال .

- دراسة القحطاني ، منصور عوض ، (٢٠٠٥) : هدفت إلى تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع الشراكة في مجالات البحث العلمي ، والتعاون ، وتسويق البحوث ، والخدمات الاستشارية ، والتعاقدات ، والتمويل ، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والآليات والاستراتيجيات التي تسهم في تفعيل الشراكة في ظل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية .

- دراسة السلاطين ، (٢٠٠٥) : هدفت الدراسة إلى تحديد اسباب ضعف الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات القطاع الخاص واقتراح سبل التطوير والآليات المطلوبة لذلك من خلال آراء القيادات الأكاديمية وقطاع الأعمال ، وقد اعدت استبانة لهذا الغرض وكان حجم العينة المطبق عليها الدراسة ١٠٠ منهم ٤٣ من قيادات الجامعة و٥٧ من رجال الأعمال ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل لعدد من النتائج كان من أهمها :

عدم وجود رؤية مشتركة بين الجامعة وقطاع الأعمال ، وغياب اللقاءات بين المسؤولين في القطاعين ، وعدم وجود هيئات مشتركة تهي العلاقة ، وقد

الامكانيات المادية والبشرية اللازمة ، وإدارة وتمويل المراكز البحثية ، واقتراح اساليب للشراكة ، وقوانين للتنفيذ وتصور للأداء .

- دراسة السلطان ، (٢٠٠٨) : هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية ، وتحديد أهم البرامج والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعات في إطار الشراكة المجتمعية ، وتحديد المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لإقامة آليات الشركة والذي من خلاله تم تحديد الوظائف المطلوبة لإنجاز ذلك والتي تتحدد في درجة مركزية النظام ، وإعادة صياغة السياسات واللوائح التنظيمية ، والاتصال بمؤسسات المجتمع والتسويق لذلك ، وما يتطلب ذلك من تطوير قواعد المعلومات ، وإنشاء وحدات ادارية مقترحة لتعزيز الشراكة .

- دراسة الفوزان ورشيد ، (٢٠٠٥) :هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال البحث العلمي ، وتوصلت النتائج إلى أن الشراكة تواجه العديد من المعوقات منها: تدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى القطاع الخاص ، وضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعات وقطاع الأعمال ، وضعف التخطيط للبحث العلمي ، وضعف القطاع الخاص في مجال تمويل الابحاث والتطوير ، وبيئت النتائج أن الشراكة تتطلب التوسع في تشجيع القطاع الخاص لدعم البحث العلمي وتسويقه ، وأن تكون العلاقة مع الجامعات متميزة بالمرونة .

- دراسة صائغ ومتولي ، (٢٠٠٥) : هدفت الدراسة إلى توفير إطار مرجعي لتفعيل عملية التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج ، وقد تكون الإطار المرجعي من ٦٠ عبارة في محاور تشمل الاساس الفلسفي والأهداف العامة والبناء التنظيمي ، والبرامج المرجعية ، وقد حددت الدراسة العديد من الركائز لهذا الإطار المرجعي من أهمها : توسيع حجم ومجالات تسويق منتجات قطاع الأعمال في مؤسسات التعليم ، تطوير أداء القطاع التعليمي ، وتوفير تشريع ينظم الامور الأساسية لمضامين العلاقة بين قطاعي التعليم والأعمال

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لتطوير تلك العلاقة .

- دراسة الأمين ، (٢٠٠٥) :هدفت الدراسة إلى بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية بمؤسسات التعليم العالی بالجامعات اللبنانية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكات والاتحادات الاستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالی وخصوصاً في لبنان تتبنى الميزة التنافسية وهي وسيلة للتنمية الصحية والدائمة ، حيث تؤكد فعالية الاتحادات الاستراتيجية كوسيلة للولوج للأسواق وللجودة والقدرات التنافسية التفاضلية، وذلك لإضفاء قيمة على عمليات مؤسسات التعليم العالی فهذا يمكن المؤسسات من تحطيم مشاكل مواردها، تعزيز قدراتها الإدارية التنافسية، التقنية والمالية وعلى إنشاء نظم إدارية فعالة مؤدية إلى إنشاء قدرات تنافسية مميزة تساعدها على تلبية حاجات زبائنها والدفاع عن أسواقها بوجه المؤسسات الكبرى.

- دراسة محمود ، (٢٠٠٢) : هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، وقد طبقت الدراسة على ٢٦ مؤسسة مصرية و ٣٠ كلية ببعض الجامعات ، وقد توصلت إلى العديد من النتائج وضحت بشكل عام : أسباب مشكلات الشراكة، وضعف مخرجات الجامعة من وجهة نظر المؤسسات ووكلاء الكليات ، وما ينبغي عليها اتخاذها للحد منها .

ثانياً : الدراسات الاجنبية :

- دراسة (2004) derezotes :هدفت الدراسة إلى التعرف على التحول المستمر في سياسة الحكومة والقطاع الاكاديمي مع القطاع الخاص ووضحت أهمية هذا التحول وأنه سيصل عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ % مما يتطلب تطوير عدد من المهارات التي تتوافق مع حاجات القطاع الخاص ، ومن أبرزها احتياجات العملاء وجودة العمل والتجديد المستمر وتطوير العلاقة مع القطاعات الإنتاجية في جميع المجالات ومنها الأبحاث المفيدة والخدمات المطلوبة .

- دراسة وزارة التخطيط الاردني ، (2003) : هدفت إلى معرفة واقع الشراكة العامة بين الجامعات ومراكز البحث والتطوير ، توصلت إلى عدد من النتائج من أهمها وجود

فجوة كبيرة بين القطاع الخاص ومجتمع البحث والتطوير الاردني ، حيث توصلت إلى أن نسبة المساهمة من القطاع الخاص في الأبحاث لا تتجاوز ٤ % فقط ، وأن الاستثمارات ضعيفة جداً بنسبة ١% فقط ، مما يتطلب ذلك إيجاد شراكة حقيقية ، وتحديد عدد من المهارات المطلوبة في سوق العمل، وأن تكون الأولوية لأبحاث التطوير والابتكار .

- دراسة (2000) Corr Gay : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم العالی التكنولوجية في خدمة النمو الاقتصادي الايرلندي . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث تناول بدايات إنشاء القطاع التكنولوجي عام ١٩٧٠م ، وإنشاء المعاهد التكنولوجية بهدف دعم عمليات التخطيط والاستثمار الصناعي ودعم سوق العمل، واتخذ الباحث معهد (Galway Mayo) التكنولوجي في أيرلندا مثلاً لتلك المعاهد وركز في دراسته على ضرورة التقييم الذاتي لأنشطة المعهد من خلال مراجعة المهام والأهداف المحورية ووضعها في الاعتبار عند تحقيق وإنجاز الأعمال. وأوصت الدراسة ، بضرورة مقابلة النقص في المهارات في المجالات الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات .

- دراسة (2000) Gornitzkg, A. & Maassen : هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد والتعليم العالی والتكامل الأوربي ، وناقشت التحولات في النظم القومية الأوربية للتعليم العالی وما صدر حولها من أوراق حكومية رسمية توجه خطط التعليم في القرن الحادي والعشرون . وتخلص الدراسة إلى أن وجهات نظر الحكومات الاوربية تميل إلى ربط التعليم العالی مع الجانب الاقتصادي ، وتؤكد على ضرورة إعادة هيكلة التعليم العالی حتى يتناسب مع سوق العمل ، وبما يؤدي للقيام بدوره كمقابل تنافسي بكفاءة وفعالية . وتابع الباحثان مناقشة هذه القضية في دراسة أخرى موضوعها "السياسات القومية المتعلقة بالدور الاقتصادي للتعليم العالی" .

- دراسة (2000) Seppo, H & Pertti, M : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع البحث ودور التعليم العالی في تحويل المجتمع الفنلندي إلى مجتمع معرفي وما استلزم ذلك من إجراء مزيد من التكامل بين

التعليق على الدراسات السابقة :
توصلت اغلب الدراسات إلى مجموعة من الثوابت منها :

- أن الشركة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية ادى إلى ازدهار المجتمعات ، في مجال البنية التحتية ، وتعزيز القدرة التنافسية .

- أن المردود من الشراكة على الجامعات يتمثل في تطوير مهارات طلابها ، رفع الملائمة البحثية والمعرفية ، التحول نحو الاقتصاد المعرفي .

- أن أهم مجالات الشراكة تتمثل في المجالات البحثية والتدريبية والمهارية والإبتكارية والإبداعية والاقتصادية .

- أن بعض الدراسات وخاصة المحلية ركزت على المعوقات التي تحد من الشراكة لأسباب عديدة من أهمها : عدم وجود صيغ قانونية مشتركة تلزم القطاع الخاص بالتعامل مع مؤسسات التعليم العالي ، عدم وجود رؤية مشتركة ، وغياب اللقاءات بين المسؤولين ، وعدم وجود هيئات مشتركة ، وتدني الوعي بأهمية البحث العلمي لدى القطاع الخاص .

ولهذا فإن الدراسة الحالية تناولت بعض ما ذكر من عناصر واتفقت مع دراسات الفوزان والثنيان ووزارة التخطيط الاردني في تناول واقع الشراكة ، ومع دراسة كلا من السلاطين ومحمود في تناول المشكلات والمعوقات للشراكة ، ومع دراسة كلا من صايغ ومتولي والقحطاني والسلاطين في تناول التنفيل للشراكة .

غير ان الدراسة الحالية اختلفت عنها في تركيزها على التصور المقترح لتنفيذ الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من خلال الاطلاع على الواقع و معرفة المعوقات واقتراح الآليات للتنفيذ، إلى جانب أنها لم تقتصر على جوانب البحث العلمي ، وإنما ركزت على جوانب اخرى في مجالات متعددة ، وربطها بمتطلبات خطط التنمية .

وبصفة عامة فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التأصيل النظري للشراكة المجتمعية ، وبناء اداة الدراسة وتفسير نتائجها .

الخطة الحكومية للتنمية الاقتصادية وخطة التعليم العالي ، وناقشت هذه الدراسة أبعاد هذا التكامل، وحللت جهود الجامعات في التحالف مع بعض الشركات من أجل تصميم برنامج حكومي قومي يهدف لدفع فنلندا لمكانة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة .

- دراسة (Carlos T.1996) : تناولت هذه الدراسة بالمناقشة تصور اليونسكو المستقبلي للجامعة ، وأطلقت عليه مصطلح (Proactive University) ، وتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعتها ، وكما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات ، ولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه كافة مؤسسات المجتمع ، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها .

- دراسة (Thorens, J (1996) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رسالة الجامعة ودورها مع بداية الدخول للقرن الحادي والعشرين وأكدت على أن خبرة الماضي توجهننا لضرورة الربط بين رسالة الجامعة وأدوارها مع قضايا المجتمع ، وحيث إن هذه القضايا متغيرة فعلى الجامعة أن تتكيف فلسفياً وبنائياً بما يتفق وهذا التغير وتفرض متغيرات القرن الحادي والعشرين و إعادة النظر في بنية التخصصات ونظم البحث بما يساعد الجامعة على قيادة تحالفات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبما يخدم عصر اقتصاديات المعرفة. وهذا ما سعت إليه سياسات التعليم الجامعي في أمريكا والعديد من الدول الأوروبية.

- دراسة (Michio Nagai (1995) : هدفت هذه الدراسة للتعرف على بعض ملامح التحول في الجامعات اليابانية كي تلائم متغيرات القرن الحادي والعشرين ودور الجامعات في التنمية المستقبلية للمجتمع الياباني ، وأهم السمات التي جعلت التعليم العالی في اليابان نموذجاً يحتذى به عالمياً، وتصف الدراسة ما حدث من تطورات هيكلية في الجامعات اليابانية بفعل تحالفاتها مع كثير من الشركات الكبرى، كما ترى أن أهم ما يميز الجامعات اليابانية هو التوازن في أدوارها بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في تنمية المجتمع.

و يمكن تحديد أهمية الشراكة في النقاط التالية :

- الاستفادة العلمية من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية التي تخدم التنمية الصناعية.
- إمداد المؤسسات الإنتاجية بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها للارتقاء بالأداء وفتح مجالات وفرص العمل المتنوعة والمصادر الجديدة للدخل.
- المساهمة في تقديم المشورة الفنية للمؤسسات الإنتاجية لإيجاد أسواق تصدر منتجاتها .
- التعرف على نتائج الأبحاث الجامعية ونتائجها .
- استخدام وتشغيل المعامل الجامعية التجريبية وتسهيل تقديم الخدمات للقطاع الخاص .
- استجابة الجامعات بنقل النتائج العلمية للابتكارات وتطوير المعلومات التي يحتاجها القطاع الخاص بأقل التكاليف .
- تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة مما ينتج عنه تقليل النفقات وارتفاع المردود الاقتصادي للقطاع الخاص .
- كما أنه يمكن إبراز أهمية الشركة من خلال المبررات المؤدية إلى توثيق أى علاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والذي تناولته بعض الدراسات منها دراسة (عامر، ٢٠٠٨ : ٦٦٣) في الجوانب التالية :
- حاجة مؤسسات الأعمال والإنتاج للمخرجات التعليمية والمستويات التخصصية المختلفة ، والحد من العمالة الأجنبية في دول الخليج ، وضرورة الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .
- اعتماد العملية التعليمية على قواعد المعرفة والتكنولوجيا ، ولا سبيل إلى تطبيق المعرفة ونقل التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحوث العلمية والتطبيقية .
- تزايد أهمية التعليم والتدريب المستمر نتيجة لسرعة التقدم العلمي والتقني ، حيث أصبحت برامج التعليم المستمر ضرورة لازمة لرفع الأداء وزيادة الإنتاج ، إضافة إلى حاجة مؤسسات العمل والإنتاج لخدمات وبرامج التدريب

الإطار النظري للدراسة :

إن معظم ادبيات الدراسات التربوية تشير إلى أن وظائف الجامعات تشمل التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، غير أن أغلب الجامعات تركز على الوظيفة الأولى وتهمل البقية ، أن التدريس والتدريب والتأهيل وربط مخرجات الجامعات بسوق العمل وحاجيات المؤسسات الإنتاجية إلى جانب تفعيل دور البحث العلمي والمشاركة المجتمعية يعتبر مسؤولية مشتركة .

وبذلك فإن الجامعة أحد أهم المؤسسات المجتمعية لدورها الرائد في تلبية حاجات المجتمع التعليمية والتنموية والتدريبية ، وفي المقابل تعتبر المؤسسات الإنتاجية هي الحاضنة للقوى البشرية التي تعدها الجامعات ، والمجال الواسع لتطبيق البحوث والدراسات العلمية ، مما يتطلب ذلك قدرا كبيرا من الشراكة الفاعلة بين المؤسسات ، ولهذا فالجامعة تعتبر مركز إشعاع علمي وحضاري وتنموي واقتصادي .

إن الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية تحتاج كي تنمو أن تمر بخطوات بدأ بالتعارف، ثم معرفة الاحتياجات ، ورصد للإمكانيات الخاصة ، ومروراً بزرع الثقة ، والإيمان بجدوى العلاقة ، واتباءً بوضع الخطط الاستراتيجية ، وتحديد الآليات وصيغ التعاون من خلال إطار مرجعي وقانوني يؤسس لهذه العلاقة ويحقق المصلحة المشتركة ، وهذا يتطلب في المقابل تأسيس أجهزة مختصة تضع الخطط ، وترسم الأهداف والسياسات ، وتحدد البرامج ، وتتابع التنفيذ ، وتقيم الإنجاز ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

أولا : أهمية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية :

الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ضرورة حتمية تؤكدتها متطلبات التنمية المجتمعية ، وتؤكدتها الخطط الخمسية للمملكة العربية السعودية وخاصة الخطة الخمسية التاسعة الذي تؤكد على أهمية اقتصاديات المعرفة والشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

- اعتماد المؤسسات على تقنيات عمل حديثة لم تهتم بها الجامعات بعد .
- ويتوجه الاسئلة لوكلاء الكليات حول المعوقات التي تحد من الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية فقد أشاروا إلى ما يلي من أسباب:
- ضعف الموارد المالية التي تخصصها المؤسسات لعملية البحث والتطوير .
- جمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي .
- إنشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس
- عدم توافر معلومات عما تحتاجه المؤسسات الإنتاجية والخدمات من مجالات التدريب والبحوث والاستشارات .
- اكتفاء العديد من المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء .
- كثيرا ما تلجأ بعض المؤسسات الإنتاجية لبيوت خبرة أجنبية للحصول على استشاراتها وخدماتها البحثية
- بعض المؤسسات تستخدم تقنيات ، وتعمل وفق نظم حديثة ليس لجامعاتنا خبرات كافية بها .
- ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بطبيعة العمل الذي تقوم به المؤسسات .
- وقد اشارت دراسة السلاطين (٢٠٠٥ : ١٩٦) استنادا إلى مجموعة من الدراسات - منها : دراسات الأمانة العامة لمجلس التعاون ٢٠٠٤ ، و طرابزوني والفوزان ، ١٤٢١ هـ ، ومجلس الغرف التجارية السعودية ١٤٢٠ هـ ، والفصيل وآخرون ، ١٤٢٦ هـ - إلى مجموعة من المعوقات منها :
- غياب العمل المؤسسي في واقع هذه العلاقة .
- عدم وجود برامج وخطط محددة تؤدي إلى وجود قنوات عمل يمكن اتباعها في الشركة .
- اهتمام الجامعات بالبحوث النظرية وإهمال الجوانب التطبيقية .
- ضعف افتتاح الجامعات على المجتمع .

- التحويلي بسبب التطوير المستمر في أساليب الإنتاج ووسائله وتكنولوجيا الإدارة وبحوث العمليات والبرمجة والحاسبات .
- حاجات مؤسسات التعليم العالي إلى تنوع مصادر التمويل بعد تزايد الطلب المجتمعي على التعليم وتعدد وظائف المؤسسات التعليمية وثبات أو تناقص الدعم الحكومي لها .
- الوصول إلى إطار مؤسسي لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية.
- المبررات السابقة تكفي لإجراء عدد من الدراسات حول تفعيل الشراكة والبحث عن التحالفات لتحقيق الميزة التنافسية خدمة للتنمية ومتطلباتها .
- ثانيا : معوقات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية:
- تناولت العديد من الدراسات بعض المعوقات التي تحد من الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية منها دراسة محمود (٢٠٠٢ : ١٩٧) حيث إن اصحاب المؤسسات الإنتاجية أشاروا للأسباب كثيرة تعيق تفعيل الشراكة من أهمها ما يلي :
- اكتفاء المؤسسات الإنتاجية والخدمات بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها .
- انشغال الجامعات بأدوارها في التدريس والبحث
- ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل .
- عدم توافر معلومات عما يمكن للجامعة أن تقدمه من خدمات .
- انعزال الجامعة عن مجريات الحياة في المجتمع .
- عدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع .
- استعانة الكثير من المؤسسات ببيوت خبرة ومراكز بحث أجنبية .
- عدم توافر التمويل اللازم للاستفادة من الخدمة الجامعية .

صلاحيات وتسهيلات ادارية ، وإمكانيات تشغيلية .

ثالثاً: مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية:

تتنوع مجالات الشركة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ويمكن رصد أهمها في المجالات التالية :

١ - التعليم المستمر :

يمثل التعليم المستمر وسيلة هامة للتنمية المجتمعية تقدمه الجامعات ، وتستفيد منه القطاعات الإنتاجية والخدمية ، يساهم في تنمية الكوادر ، وإعادة تأهيلهم بما يحقق الاهداف المرجوة ، ومن الأساليب الهامة في ذلك اجراء الكليات المختصة للدورات التدريبية في شتى المجالات التي تستخدم التنمية ، ومن امثلة التعليم المستمر تعليم العاملين في الشركات من قبل الجامعة ، إما كطلبة متفرغين أو غير متفرغين ، ويمكن أن تقوم الجامعة بفتح دراسات مسائية ، أو تخصيص فصول دراسية خاصة لطلبة الشركات غير المتفرغين .

٢- البحوث التطبيقية الموجهة :

تتميز هذه الأنواع من البحوث بوضعها للحلول والمعالجات لمتطلبات المجتمع ، وحاجات القطاعات الإنتاجية في مجالات الصناعة والهندسة والإدارة والزراعة والطب وغيرها ، ونقل التقنية لتحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات .

ويمكن أن تقوم الشركات بتقديم فرص لطلبة الدراسات العليا لعمل أبحاثهم في الشركات تحت الإشراف المشترك بين أساتذة الجامعات وبعض الخبراء المتميزين في المجال البحثي ، وخدمة لذلك يتم اقامة مراكز أبحاث تتبع الشركات الكبرى وتستفيد منه الجامعات ، أو تنشئ مراكز أبحاث جامعية تستفيد منه الشركات وقطاع الأعمال وقد تنفذ بحوث مشتركة .

٣- الاستشارات :

يفترض أن تكون الجامعات بيوت خبرة ومراكز استشارية للمؤسسات الإنتاجية ، فهي مجال حيوي للتعاون والشراكة في شتى المجالات الفنية والإدارية والهندسية وغيرها ، ويمكن للجامعات

- ضعف الاحساس بوجود حاجة إلى إقامة شراكة فعلية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

ومن أكثر المعوقات التي تحد من مستوى الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في مجال البحث والتطوير ما أشار اليه عبد العالي (٢٠٠٥ : ١٣) استناداً إلى ملخص دراستي (التركستاني ، ١٤٢١ ، الشدادي ، ١٤١٩ هـ) والتي من أهمها ما يلي :

- عدم ادراك الكثير من الشركات لأهمية البحث العلمي ودوره في تحسين المنتج وتطويره كما ونوعا .

- تركيز القطاع الخاص على الجهات الخارجية لإجراء البحث العلمي بسبب الشراكة القائمة وارتفاع مستوى الثقة المتبادلة.

- غياب المؤسسات البحثية الوطنية القادرة على المشاركة بفاعلية لخدمة المؤسسات الإنتاجية.

- النقص والندرة في بعض التخصصات التقنية التي تفتقد ليها الكوادر الجامعية .

- عدم قدرت بعض الشركات المحلية لتقديم الدعم المالي للمشاريع البحثية والتطويرية في الجامعات .

- ضعف الميزانية التي تخصصها المؤسسات الإنتاجية للمشاريع البحثية والتطويرية .

- عدم وجود وحدات تجريبية في أغلب المؤسسات الإنتاجية لإجراء التجارب الأولية.

- عدم توفر شبكة لتبادل المعلومات العلمية والبحثية بين المراكز البحثية في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

- اهتمام الجامعات ومراكز البحوث بإجراء البحوث النظرية التي لا تلبى المتطلبات الإنتاجية والصناعية . المعوقات السابقة تشكل أغلب ما تواجهه الجامعات السعودية بشكل عام ومنها جامعة القصيم ، قد تختلف

حدثها باختلاف موقع الجامعة ، ومجال اختصاصاتها ، وتاريخ نشأتها ، ونوع المؤسسات الإنتاجية المرتبطة بها ، وطبيعة الأداء الأكاديمي والمهني للكليات الجامعية ومجال اهتماماتها ، وما لديها من

الساح للهيئة التدريسية بإنشاء مراكز استشارية خاصة بهم لتشغيل طلبة الدراسات العليا ، وخدمة القطاعات الإنتاجية بشرط ألا تكون على حساب أعمالهم الجامعية .

٣ - التمويل :

يعتبر التمويل في أغلب الجامعات في المملكة العربية السعودية حكومياً ، غير أن مساهمة المؤسسات الإنتاجية في تمويل بعض البحوث الجامعية وتقديم المنح الدراسية للطلبة في التخصصات المستهدفة ، يعتبر استثماراً يعود على الطرفين بالنفع والفائدة ، ويمكن أن يكون التمويل على شكل تقديم معدات وأجهزة كهذا للجامعة وخاصة من المعدات الفائضة عن حاجات المؤسسات الإنتاجية أو من المعدات القديمة لها والتي يمكن استخدامها في تدريب الطلبة .

٤ - تطوير البرامج الأكاديمية :

البرامج الأكاديمية تعتبر من أهم المجالات التي تحتاج إلى تطوير مستمر ، بصورة تتناسب مع الانضجار المعرفي وثورة المعلومات ودخول التكنولوجيا بقوة في كافة التخصصات ، مما يتطلب ذلك الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية حتى تكون البرامج متوافقة مع حاجيات ومتطلبات قطاع الأعمال .

٥ - التدريب :

يمثل التدريب للكوادر العلمية مجالاً هاماً وحيوياً لتنمية قدراتهم وحاجياتهم ، وخاصة في الجامعات والقطاعات ، وهو مجال خصب للشراكة المؤسسية ، فيمكن الجامعة عقد دورات تدريبية تخدم القطاع الخاص ، وبإمكان الجامعة أن تدرب طلابها ميدانياً في المؤسسات الإنتاجية.

٦- التسويق :

يأخذ التسويق عدة مجالات منها تسويق الأساتذة وتسويق الاختراعات ، وفي هذا الإطار تحرص الجامعات على تسويق خبرات الأساتذة كوسيلة لتعويضهم عن فارق الرواتب التي غالباً ما تكون أقل من القطاع الخاص بحيث تشكل حافزاً مادياً إضافياً لهم لتفوقهم البحثي والعلمي ،

وتسويقاً لاختراعاتهم أو اختراعات الباحثين من الطلبة المبدعين في المجالات المرتبطة باهتمامات المؤسسات الإنتاجية .

رابعا : نماذج وتجارب عالمية وإقليمية ومحلية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية :

١- نماذج وتجارب بعض الجامعات العالمية والعربية :

الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة كثيرة ومتعددة ، وقد وصلت إلى درجات متفاوتة كُنت من خلال ذلك إمكانات مادية هائلة جعلتها تساهم في خدمة التنمية الاقتصادية ، سوف نتناول بعض تلك التجارب كي يستفاد منها في نقل بعض التجارب للجامعات العربية بشكل عام والجامعات السعودية بشكل خاص وجامعة القصيم تحديداً موضع الدراسة ، ومن اللافت أن الجامعات في العالم لها تصنيفات متعددة فمنها الجامعات التقليدية والجامعات العربية أغلبها من هذا التصنيف ، ومنها جامعات بحثية وإنتاجية واستثمارية وسوف نتناول منها بعض الجامعات التي تبنت الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية كما يلي :

- **جامعة ولاية أيووا الأمريكية :** وهي من الجامعات التقليدية حيث قدمت في مجال الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية برامج دراسية في التصميم والإدارة الكهربائية للمهندسين العاملين في شركة الكهرباء في الولاية لتطوير أدايتهم المهني (جيون ، ٢٠٠٤) .

- **جامعة استانفورد :** تعتبر هذه الجامعة من الجامعات الأمريكية التي يعود إليها السبب في ظهور وادي السيلكون ، حيث تحالفت مع شركة Hawlett Packard منذ الخمسينات من القرن الماضي واستمرت حتى نهايته ، وقد أدى التحالف إلى تحقيق أرباح هائلة بلغت أكثر من ١٠٠ مليار دولار ، نتج عن ذلك ارتفاع المستوى المالي لكل من الجامعة والشركات المتحالفة معها على الاستثمار المشترك من خلال البحوث والدراسات (Rosan) .

- **جامعة كنساس** : وهي من أكثر الجامعات الأمريكية انفاقا على البحوث الهندسية والعلمية ، وقد حصلت على ٩٣ براءة اختراع ويوجد لها ١٦ شراكة مع المؤسسات الإنتاجية ، وقد قامت بإنشاء ١٤ شركة مبتدئة مما زاد من عوائدها المالية (Graham1997,p27).

- **جامعات بحوث بوسطن الكبرى** : وهن من أشهر الجامعات البحثية الأمريكية ومنها **جامعات** : هارفارد ، وماسشوستس ، تافت ، برانديز ، والشمال الشرقي ، وبوسطن وهذه الجامعات لها دور كبير في إقامة الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية وتفعيل دور الاقتصاد من خلال : بناء رأس المال البشري ، وتفعيل دور البحوث في الاستثمار للشركات المحلية والأجنبية ، والابتكار والإبداع الذي يستفيد منه القطاع الخاص حيث حصلت على ٢٦٤ براءة اختراع ، ٢٨٠ إتفاقية شراكة للاستخدام التجاري ، مساعدة ٤١ شركة ناشئة لتسويق منتجاتها من خلال التقنية المقدمة لها (Gittleman , 2004).

- **جامعة فينكس** : وهي من أكثر الجامعات الاستثمارية شهرة في أمريكا ، وهي أكبر جامعة للكبار وأنجحها حيث تقدم برامج خاصة لخدمة الشركات ، مثل البرامج الأكاديمية التي تقدمها لمراكز التعليم التابعة لشركة (AT&T) واغلب أساتذتها غير متفرغين ويعملون في مؤسسات أخرى تعليمية وتجارية (Hanna 1998 ,pp66-95).

- **الجامعات الصينية** : تعتبر من الجامعات التي حققت أرباح طائلة عالميا من خلال اقامتها لشراكة مع المؤسسات الإنتاجية ، بلغت ما يعادل ١٧.٨٧٥ مليار ريال في عام ١٩٩٩ م ، وحاليا تقوم بإنشاء مؤسسات ربحية بلغ عددها أكثر من ٥٠٠٠ مؤسسة تابعة لألف جامعة أو معهد عالي ، ومن الامثلة قيام جامعة بكين بإدارة مؤسستين كبيرتين هي - فانغشنغ وشينغيناو - وهما تملكان سبع شركات مساهمة تم تسجيلها في بورصتي بكين وهوتو كونق (جيون ، ٢٠٠٤) وهذا بدوره يدل على مستوى الإنتاج الصناعي الذي وصلت اليه الصين حيث أصبحت من أقوى الاقتصاديات في العالم .

- **جامعة كانبرا الاسترالية** : تعتبر من الجامعات التي تبنت التوجه نحو اقتصاد السوق بسبب العولمة والرأسمالية الليبرالية ، مما جعل الجامعة تتبنى مجموعة من البرامج منها إقامة التحالف والشراكة مع المؤسسات الحكومية والصناعية لدعم التنمية الاقتصادية ومن البرامج التي تحقق المنفعة المتبادلة (الهادي ، ٢٠١١ : ١٤١) ما يلي :

- برنامج الابحاث التطبيقية في مجال المهن والعلوم والتكنولوجيا .
- برنامج التدريب المهني والخدمات الاستشارية
- توفير دورات تدريبية ومنح دراسية للطلاب في المناطق الصناعية .
- برنامج التعاون مع اللجان والجمعيات الاستشارية التي تقوم بتوجيهات المشروعات البحثية .

- **جامعة محمد الخامس السنوسي بالمغرب** : اهتمت الجامعة بمجال الشراكة وأقامت اتفاقيات محلية مع الشركات الوطنية والإقليمية ، والأفريقية والآسيوية والأوربية والأمريكية ، وكان محور الشراكة يدور حول العديد من الاهداف منها (أوزي : د.ت : ٦٦١-٦٦٤) :

- تنمية المجتمع وتطويره .
 - تحديث وتطوير المناهج ، والبرامج الدراسية .
 - تفعيل النظم التربوية الإدارية .
 - تحسين جودة الخريج الجامعي .
- هذا وقد سعت الجامعة أن تكون صيغ للشراكة حول البرامج التالية :
- تبادل المعلومات في مجال التعليم العالي .
 - تطوير المبادلات بين المؤسسات باستدعاء الاساتذة الباحثين والإداريين للمؤسسات الشريكة في مجال الأنشطة التعليمية والبحثية.
 - وضع برامج مشتركة للبحث العلمي في مجالات ذات الاهتمام المشترك .
 - استقبال الطلبة الذين يحضرون أطروحاتهم للإشراف المشترك .
 - البحث عن تمويل للأعمال المشتركة .

- **جامعة المسيلة بالجزائر** : تعتبر من أكثر الجامعات العربية شهرة في إقامة شراكة مع المؤسسات الإنتاجية حيث تم ابرام اتفاق شراكة مع ١١ مؤسسة كبرى تزاوّل نشاطاتها في البحث والتطوير والجودة والإبداع .

٢- الشراكة في بعض الجامعات السعودية :

- **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن** : تعتبر من أكثر الجامعات السعودية التي لديها تجارب في توقيع اتفاقيات شراكة مع مختلف القطاعات الإنتاجية في المملكة ومن هذه الاتفاقيات مع شركة ارامكو السعودية، والعديد من الصناعات والشركات الوطنية؛ مثل: سابقك، والشركة السعودية للكهرباء، وهيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج ، وشركة الاتصالات في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وفي عام ٢٠٠٠م أنشأت الجامعة مجموعة تعاونية "كونسورتيوم" لدراسة المكانم البترولية، وتطوير الخبرات المحلية، وتعزيز التعاون المشترك بين شركات البترول المحلية والإقليمية ومعهد البحوث بالجامعة، وتضم المجموعة التعاونية شركة الخفجي للعمليات المشتركة، وأرامكو السعودية، ومركز "شلمبرجير" للأبحاث بالظهران.

كما أن الجامعة قامت بتأسيس وادي الظهران للتقنية بهدف تحقيق شراكة حقيقية بينها وبين الصناعة، وإيجاد موقع مهم للمملكة على المستوى العالمي في مجالي الأبحاث الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية وبرامج الابتكار والإبداع . (السلطان ، خالد ، د.ت:ص ص ٥٩-٦٠)

- **جامعة الملك سعود** : حيث وقعت على برنامج توأمة مع عدد من الدول ومنها الصين لما تمتلكه من تجارب ناجحة يتم من خلال هذه الشراكة ، إقامة أبحاث مشتركة ، وتبادل الأساتذة الزائرين ، والإشراف المشترك على طلبة الدراسات العليا ، وإتاحة الفرصة أمام المعيدين بالجامعة للإبتعاث ، ويوجد للجامعة اتفاقيات شراكة مع شركة سابقك للصناعات الأساسية حيث تقدم دعماً للبحوث الجامعية المتميزة من خلال مجمع سابقك للبحث والتطوير بالتعاون مع مراكز البحوث حيث يتم

إجراء بحوث تعاقدية مع الباحثين وتقدم شركة سابقك بموجبه الدعم المالي اللازم بحيث تكون المستفيد الأول من نتائج البحوث ، وتكون هناك شراكة متبادلة في حالة الحصول على براءات اختراع من نتائج هذه البحوث (العبيد ، ١٩١٩ هـ) .

- **جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية** : حيث أبرمت اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وأقسام علمية مرموقة عالمياً في التخصصات التي تقدمها الجامعة منها : الهندسة الكيميائية ، وهندسة المواد ، الهندسة الميكانيكية ، الهندسة الحاسوبية ، الرياضيات التطبيقية ، الهندسة الحيوية ، والتحالف يكون في برنامج التميز الأكاديمي وذلك بترشيح بعض الاساتذة والطلاب المرتقبين لتحقيق الجودة والإبداع والتميز في الأداء من خلال تحقيق الآتي :

- المشاركة في اللجان الاستشارية للاطروحات المشتركة للطلبة المرشحين لنيل درجة الدكتوراه .
- توفير محاضرين زائرين ، وتنفيذ ندوات ومؤتمرات دولية مهمة .
- توفير دورات تعلم عن بعد تكمل مقررات جامعة الملك عبدالله عند الحاجة .

٣- الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية :

تبرز أهمية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من خلال الخطة الاستراتيجية التي أعدتها الجامعة وشارك في إعدادها ٦٥٠٠ شخص من الاطراف ذات الصلة ، حيث عقدت ورش عمل وتم توزيع ٥٨٠١ استبانة على القياديين بالجامعة والهيئة التدريسية والطلبة والموظفين وأطراف أخرى للتقييم ، هذه الاستراتيجية تناولت العديد من المعطيات والتوجهات الاستراتيجية ، التي لها انعكاسات على خطة الجامعة (الخطة الاستراتيجية للجامعة ، ١٤٣١ :٩-١٥) والتي تتضح من خلال المبررات التالية:

- زيادة العناية بالتعليم العالي على المستوى العالمي وزيادة اسهاماته الاقتصادية وتنامي أهمية الاقتصاد المعرفي .

والمناهج ، ودراسة وإعادة هيكلة التخصصات في ضوء احتياجات سوق العمل والمجتمع ، وتطوير البرامج التعليمية في كليات المجتمع ، وتحديد الاحتياجات المجتمعية من أبحاث الدراسات العليا ، وبناء آليات لربط أبحاث الدراسات العليا بالاحتياجات المجتمعية .

- رفع الجدارة والقدرة التنافسية للطلاب ما بعد التخرج ، وهذا شرط اساسي يحتاجه المؤسسات الإنتاجية ، وذلك من خلال عمل معرض للوظائف والمنتجات الطلابية ، وعمل قواعد بيانات للخريجين ، وإقامة نادي لهم ، وعمل برامج للتدريب وإعادة تأهيل للخريجين .

- تحسين فعالية الخدمات المجتمعية والبحوث التطبيقية ، لتلبية احتياجات قاطع الأعمال ومتطلبات التنمية يتحقق ذلك من خلال : تحديد احتياجات المجتمع من البحوث التطبيقية ، وتحفيز أنشطتها ، وتطوير المراكز البحثية الجامعية ، و تأسيس مراكز علمية للتنمية المحلية المستدامة ، وتسويق منتجات البحث العلمي ، وتحديد متطلبات وأولويات التنمية المستدامة والمزايا التنافسية ، وتمويل المراكز العلمية وإعداد الخطة البحثية لها ، ومعايير جودة للتنفيذ للتنمية المحلية المستدامة ، وتوجيه أبحاث طلبة الدراسات العليا لخدمة أغراض التنمية المحلية المستدامة ، وتطوير الخدمات الثقافية والمجتمعية والاستشارية والتدريبية والتعليم المستمر ، وبناء علاقات تعاون وشراكة متنوعة في مجال الأبحاث التطبيقية مع مؤسسات المجتمع ومنظمات الأعمال .

- رفع الأداء الإداري والتقني والمعلوماتي المؤسسي الذي ينعكس ايجابيا على جودة مخرجات الجامعة وهذا يتحقق من خلال : تطوير الأداء المؤسسي في مجال النظم واللوائح ، وتحليل البيانات ، والأنشطة والخدمات ، وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ، والمعلوماتية للدعم المؤسسي ومن أهمها الأنظمة الألكترونية والاتصالات والصيانة وغيرها .

- تعزيز التعاون والشراكة مع منظمات الأعمال ومؤسسات المجتمع المحلي والوطني والدولي وهذا يتحقق من خلال : المقارنة المرجعية لتحديد مجالات وأولويات التعاون والشراكة ووضع معايير وآليات لذلك ، وتأسيس حاضنة للمشروعات الصغيرة ، وعمل

- وجود رؤية واضحة وطموحة في التعليم العالي السعودي قائمة على التميز والتنمية وبناء مجتمع المعرفة التنافسية في استغلال الموارد المتاحة .

- زيادة أهمية الشراكة مع مؤسسات المجتمع وانعكاساتها الاقتصادية .

- التأكيد على أهمية تلبية احتياجات القطاع الخاص .

- زيادة أهمية تنمية موارد الجامعة المالية الذاتية .

- تأكيد توفير المقومات الداخلية في الجامعة لتحقيق الشراكة الفعالة بما في ذلك آليات تعزيز موارد الجامعة .

- تأكيد الحاجة لإسهام الجامعة في بلورة رؤية تنمية لمنطقة القصيم والمعاونة في تحقيقها .

- التغلب على مشكلة ضعف مخرجات التعليم العالي من خلال السنة التحضيرية .

- تلبية مطالب القطاع الخاص والحكومي بتوفير مخرجات تتوافق مع احتياجات سوق العمل .

- تأكيد أهمية إكساب الطلاب مهارات المبادرة وتأسيس المشروعات الصغيرة وبرامج التدريب التعاوني.

- تحقيق التنمية المحلية المستدامة في منطقة القصيم.

- توفير فرص مواتية ومشجعة لتقديم برامج تعليمية وأبحاث تطبيقية وخدمات استشارية لتعزيز التنمية المحلية.

الجوانب السابقة يتم تحقيقها من خلال مجموعة من الاهداف يمكن تناول أهم عناصرها وخاصة في الجوانب التي يمكن أن يسهم التحالف والشراكة المؤسسية في الوصول إليها كما يلي :

- رفع جودة التعليم في جميع التخصصات ، وتحقيق التميز في المشاريع المطلوبة ، بما يحقق متطلبات سوق العمل واحتياجات المؤسسات الإنتاجية من الكوادر المؤهلة والمدرية ، يتحقق ذلك من خلال : تقديم دراسة مسحية لاحتياجات سوق العمل والمجتمع ، وتطوير برامج التدريب التعاوني والتطبيق العملي ، والتعاون والشراكة والتوأمة في مجال البرامج والخطط

اتفاقيات مع المؤسسات المحلية الوطنية والدولية لخدمة المجتمع ، وتقوم اتفاقيات التعاون والشراكة والتوأمة ، وعمل اتفاقيات لتفعيل التدريب التعاوني .

ومن الجوانب الإيجابية التي ترفع من مستوى الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية والتي حددته الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم ، وجود طلب فعال على مشاركة الجامعة في خدمة المجتمع ، تنوع وزيادة الطلب على الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية ، نمو بيئة الأعمال في القصيم ، استعداد الغرف التجارية ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية والخيرية ورغبتها في التعاون والشراكة .

أما اهم المعوقات التي اشارت اليها الخطة الاستراتيجية للجامعة والتي تحد من الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية فيتمثل في عدم بلورة الجامعة في خدمة المجتمع ، وعدم تمثيله في مجلس الجامعة ، وضعف تسويق مخرجات البحث العلمي ، ضعف ثقة بعض اعضاء وفتات المجتمع بمستوى الجامعة في مجال الخدمات المجتمعية ، وغياب رؤية الجامعة بخصوص التعاون والشركة مع المؤسسات الإنتاجية ، وضعف وعي بعض مؤسسات المجتمع بأهمية الشراكة مع الجامعة ودورها في التنمية المستدامة وغياب تطبيق برامج التدريب التعاوني في الكثير من الكليات .

ومن ناحية اخرى فإن جامعة القصيم يوجد بينها وبين شركة سابك تحديدا تعاون وشراكة لدعم البحوث العلمية ، تحت اشراف عمادة البحث العلمي ، ويوجد اتفاقيات بينها وبين بعض الجامعات العالمية للتعاون والتبادل الثقافي .

وبذلك فإن الدراسة الحالية ستقوم بتناول الجوانب التي تنطرت اليه - الخطة الاستراتيجية للجامعة ، والجوانب الاخرى التي تناولته الدراسات السابقة ، إلى جانب القضايا التي ركزت عليه الخطة التنموية للدولة - في الجزء الميداني للدراسة لمعرفة آراء قيادات وخبراء الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والخروج برؤية مشتركة حول موضوعات الشركة المجتمعية .

خامسا : متطلبات خطط التنمية :

تعتمد معظم دول العالم على الجامعات في تحقيق التنمية وخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة التي تخدم كافة القطاعات الاقتصادية وهذا ما تقوم به الجامعات السعودية حيث تمثل الركيزة الاساسية لإحداث التنمية المرجوة من خلال الخطط الخمسية التي تقوم الدولة بتنفيذها منذ عام ١٣٩٠ هـ ، والتي يمكن الاشارة اليها بصورة مختصرة وخاصة في مجالات التعليم والتدريب وتنمية القوى البشرية كما يلي (وزارة التخطيط ، خطط التنمية في المملكة ، ١٣٩٠ - ١٤٣٥) :

- الخطة الخمسية التنموية الأولى ١٣٩٠-١٣٩٤ هـ ، تطرقت أهدافها إلى تطوير الموارد البشرية لتمكين عناصر المجتمع المختلفة من زيادة مساهمتها الإنتاجية وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية التخطيط .

- الخطة الخمسية التنموية الثانية ١٣٩٥-١٣٩٩ هـ ، وجهت هذه الخطة لتأسيس بنية اقتصادية قوية تتيح للقطاعات العام والخاص القيام بمهامها بشكل فعال ، وقد ركزت على أهمية العمل على تنمية المهارات وتنويعها ورفع المستوى الثقافي والفكري لأفراد الشعب السعودي تمكّنهم من الاسهام في مجهود التنمية .

- الخطة الخمسية التنموية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٤ هـ ، من أهدافها احداث تغيير في هيكل الاقتصاد الوطني بالتركيز على تنمية الموارد الاقتصادية والإنتاجية وزيادة الكفاءة والفاعلية ومن متطلبات ذلك ، تطوير القوى البشرية ، وزيادة مشاركة المواطنين في التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع إقامة الجمعيات العلمية والإجتماعية .

- الخطة الخمسية التنموية الرابعة ١٤٠٥-١٤٠٩ هـ ، جاءت هذه الخطة لتصحيح مسار عملية التنمية واستمرارا لإستراتيجية الخطة التي سبقتها ، ومن أهدافها تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والقوى البشرية ، ومنها تكوين المواطن العامل المنتج ، وتنمية القوى البشرية والتأكيد المستمر لزيادتها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات .

- الخطة الخمسية التنموية الخامسة ١٤١٠-١٤١٤ هـ ، جاءت هذه الخطة استمراراً للخطط السابقة وتركز على تكوين المواطن المنتج وتنمية القوى البشرية بصورة مستمرة ، وتركز أيضاً على الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الخطة الخمسية التنموية السادسة ١٤١٥-١٤١٩ هـ ، تعد مرحلة محممة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي أيضاً استمراراً للخطط السابقة في تكوين المواطن العامل بالتنمية البشرية ، وتشجيع اسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية ، وتغيير القاعدة الإنتاجية.
- الخطة الخمسية التنموية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٤ هـ ، تعتبر استمراراً للنهج التنموي الذي تبنته ما سبقها من خطط ، ومن أهدافها توفير الروافد التي تجعل المواطن منتجا من خلال التدريب والتأهيل ، وركزت على احلال الكوادر السعودية محل غير السعودية ، وزيادة اسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الخطة الخمسية التنموية الثامنة ١٤٢٥-١٤٢٩ هـ ، من أهدافها رفع مستوى المعيشة للمواطن وتسريع عملية التنمية ، وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها وزيادة مشاركتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني ، وتنوع القاعدة الاقتصادية على المجالات الواعدة ، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتطوير منظوم العلوم والتقنية والاهتمام بالمعلوماتية ، ودعم تشجيع البحث العلمي والتطوير التقني ، وزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية ، والاهتمام بتأهيلها وتدريبها لتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءة الأداء .
- الخطة الخمسية التنموية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥ هـ ، وهي أيضاً تمثل استمراراً للخطط السابقة في النهج التنموي ، وقد تناولت التنمية البشرية الوطنية ، وزيادة توظيفها ، وتوفير فرص العمل ، وزيادة حصتها في سوق العمل الوطني ، ورفع القدرات لتواكب هذا المطلب وصولاً إلى عمالة المعرفة ، إلى جانب تنمية سوق العمل السعودي والارتقاء بمستوى خدماته، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد
- الوطني ، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ، وتعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتسريع عمليات التخصيص ، وزيادة اسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية ، وتوسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها ، ومن الأهداف الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية وتعزيز المشاركة الاهلية .
- الخطط السابقة تناولت الموارد البشرية وأهميتها في رفد القطاعات الإنتاجية بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة ولإيضاح أهمية هذه الموارد الهامة الذي من خلالها يتم تحقيق متطلبات التنمية لابد من الكشف عن العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية وما تتطلبه التنمية المحلية من خلال خطط ومبادرات وزارة التعليم العالي السعودي التي تسهم في التحول نحو التميز والإبداع والجودة في العلوم والتقنية بما يتوافق مع متطلبات خطط التنمية ، ومنها الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية كما يلي (وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات ، ١٤٣١ : ٢٦) :
- تطوير الخبرات العلمية لهيئة التدريس والباحثين والطلبة من خلال البرامج التدريبية والاستشارية .
- زيادة مواءمة المناهج والبرامج الأكاديمية لحاجات الصناعة وسوق العمل .
- زيادة فرص توظيف خريجي الجامعات وتطوير تدريجهم الوظيفي .
- إيجاد أفكار ابداعية للبحث ، وجذب وتنوع التمويل لدعم البحث العلمي وأنشطة الجامعات وبرامجها .
- دعم وحدات البحث والتطوير في المنشآت الصناعية المحلية .
- إيجاد أفكار ابداعية تطبيقية وإثراء الحاضنات العلمية ووحدات العلوم والتقنية .
- تشجيع المؤهلين من القطاعات الإنتاجية على المشاركة في الأنشطة التدريسية والبحثية في الجامعات .
- ومن ناحية أخرى فإن الجامعات السعودية تقوم بالعديد من المهام التي من خلالها يظهر دورها وأدائها وعملياتها الأساسية من خلال ما توصلت

اليه بعض الدراسات والبيانات الصادرة من الجهات المختصة في وزارة التعليم العالي والجامعات كما يلي :-

١ - المدخلات الجامعية :

تتعدد وتنوع مدخلات الجامعات وسوف نتناول مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة وطيدة بسوق العمل ومتطلبات خطط التنمية وما تمثله المدخلات لها وفق الجوانب التالية :

- أوضحت خطط التنمية أن بعض الجامعات قد توسعت في برامج الدراسات العليا مما قد يؤدي إلى عدم التوازن بين المخرجات ومواصفات واحتياجات سوق العمل (المنيع ، ١٤٢٠ : ٥).

- تواجه مؤسسات التعليم العالي طلبا متزايدا من المتقدمين للالتحاق بها بسبب النمو السكاني المتسارع وارتفاع معدل خريجي التعليم العام ومن هذه المؤشرات ارتفاع عدد المقبولين بجامعة القصيم عام ١٤٣٣-١٤٣٤هـ إلى ١٦ ألف طالب وطالبة (www.alriyadh.com) ، وهذا ينعكس على جودة الأداء ونوعية الخريج ، ولهذا لا بد من قبول الاعداد التي تتوافق مع أهداف خطط التنمية واستراتيجياتها .

- الطاقة الاستيعابية للكليات التقنية محدود بالرغم من أن التعليم التقني يحقق متطلبات التنمية يظهر ذلك من خلال الاحصاءات الصادرة من قبل وزارة التعليم العالي (وزارة التعليم العالي ، ١٩٩٨ : ٤٢) .

٢ : العمليات الجامعية :

تمثل العمليات الجامعية الوسيلة الهامة لتنفيذ وتشغيل المدخلات من خطط وأنظمة وطرق وأساليب وأجهزة وتدريب وتعليم وتعلم وبحوث وتكنولوجيا للحصول على مخرجات تتناسب مع متطلبات التنمية ومواصفات القطاعات الإنتاجية ، ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات والوثائق الخاصة بالجامعات تبين أن هناك العديد من المؤشرات حول الأداء منها ما يلي :

- استمرار كثير من الجامعات في استخدام الاساليب التقليدية في عمليات التعليم التي لا تساهم في بناء

المهارات وإنما تركز على المعلومة ومدى تحصيلها وذلك باستخدام اساليب التلقين والحفظ .

- اشغال اعضاء هيئة التدريس بالنصاب التدريسي ، على حساب البحث العلمي ، الذي يعتبر هدفا رئيسيا لتحقيق اهداف الجامعة ومتطلبات التنمية.

- نسبة الاساتذة للطلاب في بعض الجامعات كبير ، بسبب ارتفاع معدلات الملتحقين مما ينعكس سلبا على مستوى الأداء ، والقدرة على بناء المهارات .

- هناك قصور في تطوير مهارات وقدرات اعضاء هيئة التدريس وهذا يتعارض مع المتغيرات المعاصرة ومتطلبات الجودة والاعتماد .

- قصور في عملية الارشاد الاكاديمي ومتابعة الطالب أثناء دراسته الجامعية ، وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تساهم في رفع مستوى الإنجاز .

- الخطط الاستراتيجية في الجامعات لا تركز بشكل اساسي على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل باعتبار أن الوظائف الحكومية مشبعة من خريجي الجامعات .

- اعتماد بعض التخصصات الجامعية التي لا تتماشى مع التطورات الحديثة واحتياجات المجتمع .

- اعتماد بعض إدارات الجامعات على الاساليب البيروقراطية التقليدية في تسيير الأداء مما يؤدي إلى إعاقة الإنجاز وتراكم المشكلات ووجود البطالة بين الخريجين ، وهذا يتطلب إيجاد تغييرات تركيبيّة تركّز على التنمية وتزيد من الجدارة الإنتاجية للمهام البحثية والتدريسية والإرشادية وخدمة المجتمع .

٣ : المخرجات الجامعية :

تمثل الجامعات النتيجة النهائية لما حققته من إنجازات خلال السنوات التي قضاها الطالب في الجامعة وما اكتسبه من مهارات ومعارف تساهم في خدمة خطط التنمية ، ويمثل القطاع الخاص المستقبل الرئيسي لمخرجات الجامعة ، والذي تتضح من خلاله الكثير من المؤشرات المرتبطة بمتطلبات التنمية يمكن ابرازها من خلال ما يلي :

- تشير الخطة التنموية السادسة أن المتوفر من وظائف في القطاع الحكومي لا يتجاوز ٩٥٠٠

وظيفة من سنة ١٤١٥ وحتى سنة ١٤٢٠ والتي تقع أغلبها في القطاع الصحي والتعليمي (وزارة التخطيط، ١٤١٥: ١٨٣-١٨٥).

- الجامعات ما زالت تخرج أعداد كبيرة من التخصصات النظرية التي لا يحتاجها سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين العرض والطلب، يرجع ذلك إلى عدم توزيع الطلاب بين التخصصات، وعدم تطوير المناهج، وعدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بحسب متطلبات سوق العمل (القحطاني، سالم، ١٤١٨)

- هناك تدني في الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات، حيث تقوم الجامعات بتخرج أعداد من الطلبة التي لا يحتاجها القطاع الخاص في الوقت الذي تشبعت الوظائف الحكومية من الخريجين.

- بعض الخريجين في التخصصات النظرية يعملون في مجالات ليس لها علاقة بتخصصاتهم.

مما سبق يتضح أهمية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية حيث تشكل الأخيرة الرافد الأساسي لتحقيق متطلبات خطط التنمية باستيعاب مخرجات الجامعات السعودية من الكوادر العلمية، يزيد من أهمية ذلك المؤشرات التالية (القحطاني، مفرح، ١٤١٩: ٣٣):

- يشكل القطاع الخاص الموظف الرئيسي للعمالة الوافدة بنسبة ٩٤%.

- المقيمون غير السعوديون يشكلون ٤٦% من إجمالي عدد السكان.

- يعمل ٩٤% من العمالة الوافدة في القطاع الخاص، و٦% في القطاع العام.

- العمالة غير المتخصصة تشكل ٨٨% من العاملين الوافدين، أما العمالة المتخصصة من أصحاب المهن العالية فنسبتهم ١٢% فقط

- القطاع الحكومي وصل إلى درجة الاكتفاء، ولا يحتاج لعمالة إضافية إلا في حدود الإبدال الوظيفي لحالات التقاعد والحالات الاستثنائية مما يزيد من أهمية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتخرج كوادر تناسب الحاجة في سوق العمل.

- الطلب على العمالة الوافدة في ازدياد مما يقلل من فرص تشغيل العمالة الوطنية، والخطط التنموية تشير إلى أن القطاعات الإنتاجية هي الأكثر قدرة على حل مشكلة البطالة في اوساط خريجي الجامعات.

المؤشرات السابقة وغيرها تبين أهمية اجراء دراسة في هذا المجال كي تخرج بتصوير مقترح لتفعيل الشراكة والحد من المعوقات واقتراح الآليات المناسب للتطوير والتحديث، كما سيتضح ذلك في منهجية الدراسة واجراءاتها التالية.

منهجية الدراسة واجراءاتها وتشمل:

١. تمهيد.

يتناول هذا الجزء إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

٢. منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث إن هذا المنهج يعتمد على ما هو كائن وتفسيره ولا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها بل يمتد إلى أكثر من ذلك فيتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات والتعبير عن نتائج الدراسة بالأساليب الإحصائية (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٠) وقد استخدم اسلوبين من أساليب المنهج الوصفي هما مدخل البحث الوصفي الوثائقي لتوضيح الخلفية النظرية.

٣. مجتمع الدراسة:

يتشكل المجتمع الأصلي للدراسة من جميع القيادات الأكاديمية بكليات جامعة القصيم، و البالغ عددهم حسب الاحصائية الموجودة في موقع الكليات الجامعية الإلكتروني للعام الجامعي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ، العمداء ٣٥، الوكلاء ٨٦، رؤساء الأقسام ١٣٦، وجميع الخبراء الأكاديميين والخبراء من أعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع.

المناديل) ، مجمع عينة التجاري ، وقد تم توزيع ٣٠٠ استبانة ، رجع منها ٩٥ استبانة .
وبذلك بلغ إجمالي عدد الاستبانات الموزعة ٦٠٠ استبانة رجع منها ٢٢٠ فقط في كل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وهي عينة تكفي لتمثيل المجتمع .

٥. خصائص أداة الدراسة :

أولاً: البيانات الأولية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس :

أ- قيادات وخبراء الجامعة

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير قيادات وخبراء

الجامعة

النسبة المئوية	التكرارات	قيادات وخبراء الجامعة
4.8	6	عميد
12.0	15	وكيل
17.6	22	رئيس قسم
32.0	40	خبير أكاديمي
33.6	42	أخرى : (من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في خدمة المجتمع)
100.0	125	الإجمالي

يوضح الجدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير قيادات وخبراء الجامعة، حيث إن هناك (٤٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٣.٦%) وظيفتهم أخرى بخلاف ما تم ذكره وهم من أعضاء هيئة التدريس الذين يقدمون خدمات للمجتمع ، في حين أن هناك (٤٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٢.٠%) وظيفتهم خبير أكاديمي بحاجيات ومتطلبات سوق العمل ، كما أن هناك (٢٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٧.٦%) وظيفتهم رئيس قسم ، إضافة إلى ما سبق فإن هناك (١٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٢.٠%) وظيفتهم وكيل، وفي الأخير هناك (٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤.٨%) وظيفتهم عميد ، وقد تم التعرف على الخبراء من خلال عمادات الكليات ، وكذلك

كما يشمل مجتمع الدراسة جميع القيادات الادارية في المؤسسات الإنتاجية الكبرى بمنطقة القصيم وهم مدراء أو نواب أو مدراء الادارات أو نوابهم أو الخبراء التنفيذيين في الشركات والمؤسسات والمصانع ، وهم ينتمون إلى العديد من المجالات وهي تشمل : الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، صناعات مواد البناء ، الصناعات المعدنية والهندسية ، قطاع المقاولات ، والقطاع الزراعي، والمراكز التجارية الكبرى في كل من بريدة وعنيزة ، واما إجمالي المنشآت والمؤسسات الصناعية و التجارية العاملة في منطقة القصيم ، بحسب احصائية عام ٢٠٠٥ م فقد بلغت حوالي ١٧ الف منشأة تعمل في مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية (www.vq.com.sa)

٤. عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (١٢٥) عضواً من القيادات الأكاديمية ومن بعض الخبراء الأكاديميين والخبراء في خدمة المجتمع من الهيئة التدريسية في كل من كليات : الطب البشري ، طب الأسنان ، العلوم الطبية المساندة ، الهندسة ، العلوم ، الزراعة ، التصاميم والاقتصاد المنزلي ، الاقتصاد والعلوم الادارية ، التربية ، الشريعة والدراسات الاسلامية ، اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، العلوم والآداب في كل من عنيزة وبريدة ، كلية المجتمع ، وعمادة خدمة المجتمع ، وقد تم توزيع ٣٠٠ استبانة رجع منها ١٢٥ استبانة .

أما المؤسسات الإنتاجية فقد تألفت عينة الدراسة من (٩٥) عضواً من قيادات وخبراء القطاعات الإنتاجية داخل القصيم وخرجها ومن أهمها : الدوائية ، مستشفى الحبيب ، الغرف التجارية بالقصيم ، أرامكو ، بمكو ، الطوخي ، الروسان ، الفهد ، المراعي ، أوطان ، سابل ، أرامكو ، الجميح ، الراجحي ، كهرباء القصيم ، اسمنت القصيم ، الاتصالات السعودية ، موبايي ، الزامل ، مصانع التمور ، مصانع البتروكيمياويات ، المصانع في المدينة الصناعية بريدة ومنها : (مصنع البلاستيك ، المواد الغذائية ، المكيفات ،

بعض اعضاء هيئة التدريس الذين يشتركون في خدمة المجتمع في المجال البحثي والتدريبي والتدريسي والتوعوي .

ب- الكلية التابع لها حالياً :

جدول (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الكلية التابع لها

نوع الكلية	التكرارات	النسبة المئوية
كلية علمية (تطبيقية)	72	57.6
كلية إنسانية	43	34.4
أخرى (عمادة وكليات خدمة المجتمع)	10	8.0
الإجمالي	125	100.0

يتضح من خلال الجدول (٢) أن ما يزيد على نصف أفراد عينة الدراسة (٧٢) يمثلون ما نسبته (٥٧.٦%) يعملون بكليات علمية (تطبيقية)، في حين أن هناك (٤٣) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٤.٤%) يعملون بكليات إنسانية، وفي الأخير هناك (١٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٨.٠%) يعملون بكليات أخرى ، وهي كليتي المجتمع ببريدة وعنيزة ، وعمادة خدمة المجتمع .

ج- الرتبة الأكاديمية الجامعية

جدول (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية الجامعية

الرتبة الأكاديمية	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	47	37.6
أستاذ مشارك	34	27.2
أستاذ	31	24.8
أخرى	13	10.4
الإجمالي	125	100.0

يوضح الجدول (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الرتبة الأكاديمية الجامعية، حيث إن هناك (٤٧) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٧.٦%) رتبهم الأكاديمية أستاذ مساعد، في حين أن هناك (٣٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٧.٢%) رتبهم الأكاديمية بالجامعة أستاذا مشاركا وهناك (٣١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٤.٨%) رتبهم الأكاديمية أستاذ وهم غالبا من الخبراء تم اختيارهم بالتنسيق مع القيادات الأكاديمية في الكليات ، وفي الأخير هناك (١٣) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٠.٤%) رتبهم الأكاديمية بخلاف ما تم ذكره وهم من المحاضرين والمعيدين ، وهم من المكلفين بمهام تتعلق بخدمة المجتمع وخاصة من كليتي الهندسة والاقتصاد وإدارة الاعمال .

ثانياً: البيانات الأولية الخاصة بالمؤسسات الإنتاجية :

أ- قيادات المؤسسات الإنتاجية

جدول (٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير قيادات المؤسسات الإنتاجية

قيادات المؤسسات الإنتاجية	التكرارات	النسبة المئوية
مدير شركة	12	12.6
نائب مدير شركة	9	9.5
مدير مؤسسة	1	1.1
نائب مدير مؤسسة	6	6.3
مدير مصنع	14	14.7
خبير تنفيذي	18	18.9
مدير إدارة	18	18.9
نائب مدير إدارة	17	17.9
الإجمالي	95	100.0

يوضح الجدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير قيادات المؤسسات الإنتاجية ، حيث إن هناك (١٨) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٨.٩%) لكلاً من وظيفتي (خبير تنفيذي، مدير إدارة)، كما أن هناك (١٧) من

من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٩.٥%) وظيفتهم نائب مدير شركة، في حين أن هناك (٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٦.٣%) وظيفتهم نائب مدير مصنع، وفي الأخير هناك (١) من أفراد عينة الدراسة يمثل ما نسبته (١.١%) وظيفته مدير مؤسسة .

د- عدد سنوات الخبرة

جدول (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
3.2	3	أقل من ٥ سنوات
8.4	8	٥ إلى ٩ سنوات
44.2	42	١٠ إلى ١٥ سنة
44.2	42	أكثر من ١٥ سنة
100.0	95	الإجمالي

يتضح من خلال الجدول (٧) إن هناك (٤٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤٤.٢%) كلاً من سنوات الخبرة (١٠ إلى ١٥ سنة ، أكثر من ١٥ سنة)، كما أن هناك (٨) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٨.٤%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (٥ إلى ٩ سنوات)، وفي الأخير هناك (٣) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣.٢%) سنوات خبرتهم (أقل من ٥ سنوات).

- أدوات الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح به، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أ: الاستبانة الخاصة بالجامعات :

تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين:

أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٧.٩%) وظيفتهم نائب مدير إدارة، وهناك (١٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٤.٧%) وظيفتهم مدير مصنع، إضافة إلى ذلك فإن هناك (١٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٢.٦%) وظيفتهم مدير شركة، وهناك (٩)

ب- نوع المؤسسة الإنتاجية :

جدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع المؤسسة الإنتاجية

النسبة المئوية	التكرارات	نوع المؤسسة
41.1	39	شركة
37.9	36	مؤسسة
21.1	20	مصنع
100.0	95	الإجمالي

يتضح من خلال الجدول (٥) أن هناك (٣٩) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤١.١%) يعملون بشركات، في حين أن هناك (٣٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٧.٩%) يعملون بمؤسسات، وفي الأخير هناك (٢٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢١.١%) يعملون بمصانع.

ج- المؤهل العلمي

جدول (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
27.4	26	ماجستير
72.6	69	بكالوريوس
100.0	95	الإجمالي

يوضح الجدول (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، حيث إن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة (٦٩) يمثلون ما نسبته (٧٢.٦%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس في حين إن هناك (٢٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٧.٤%) مؤهلهم العلمي ماجستير.

الجزء الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: قيادات و خبراء الجامعة ، الكلية التابع لها حالياً ، الرتبة الأكاديمية بالجامعة ، عدد سنوات الخبرة .

الجزء الثاني: وهو يتكون من (٦٧) فقرة مقسمة على ثلاثة محاور كما يلي:
المحور الأول: يتناول واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهو يتكون من (٢٨) فقرة.

المحور الثاني: يتناول معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهو يتكون من (٢٣) فقرة.

المحور الثالث: يتناول آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهو يتكون من (١٦) فقرة.

ب): الاستبانة الخاصة بالمؤسسات الإنتاجية : تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين:

الجزء الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل:

قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية ، نوع المؤسسة الإنتاجية ، المؤهل العلمي ، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: وهو يتكون من (٦٧) فقرة مقسمة على ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: يتناول واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهو يتكون من (٢٨) فقرة.

المحور الثاني: يتناول معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهو يتكون من (٢٣) فقرة.

المحور الثالث: يتناول آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهو يتكون من (١٦) فقرة.

٧. صدق أداة الدراسة :

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يُقصد بالصدق شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها، ولقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:
أ) : الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة والتي تتناول التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات بناء خطط التنمية تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للإسترشاد بآرائهم.

وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانتين .

وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداه المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبح الاستبيانان في صورتها النهائية ملحق رقم (١) ، وملحق رقم (٢) .

ب): صدق الانساق الداخلي لأداة الدراسة:
بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانيًا وعلى بيانات العينة وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول (٨)

معاملات إرتباط بيرسون للمحور الأول
(واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) بالدرجة الكلية للمحور

معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة
.800**	22	.803**	15	.600**	8	.607**	1
.726**	23	.720**	16	.592**	9	.480**	2
.758**	24	.825**	17	.715**	10	.504**	3
.609**	25	.580**	18	.775**	11	.621**	4
.609**	26	.646**	19	.673**	12	.634**	5
.761**	27	.813**	20	.519**	13	.542**	6
.738**	28	.747**	21	.756**	14	.677**	7

** دال عند مستوى ٠.٠١

جدول (٩)

معاملات إرتباط بيرسون للمحور الثاني
(معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) بالدرجة الكلية للمحور

معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة
.538	17	.656	10	.630	1
.532	18	.654	9	.681	2
.724	19	.693	11	.720	3
.639	20	.673	12	.506	4
.522	21	.434	13	.707	5
.546	22	.492	14	.631	6
.298	23	.685	15	.644	7
-	-	.669	16	.527	8

** دال عند مستوى ٠.٠١

جدول (١٠)

معاملات إرتباط بيرسون للمحور الأول

(آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) بالدرجة الكلية للمحور

الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط
1	.303**	10	.692**
2	.529**	9	.682**
3	.635**	11	.758**
4	.535**	12	.812**
5	.670**	13	.815**
6	.677**	14	.728**
7	.607**	15	.720**
8	.742**	16	.762**

** دال عند مستوى ٠.٠١

ثبات أداة الدراسة :

قام الباحث بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، والجدول (١١) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي :

يتضح من خلال الجداول رقم (٨ ، ٩ ، ١٠) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (٠.٠١) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الانساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

جدول (١١)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	معامل الثبات
1	واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	.954
2	معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	.918
3	آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	.912
	الثبات الكلي	.903

يتضح من خلال الجدول (١١) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠.٩٠٣) وهي درجة ثبات عالية ، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (٠.٩١٢ ، ٠.٩٥٤)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٥-٤=١)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/٥=٠.٨٠) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك

٩- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من ١ إلى ١.٧٩ يمثل درجة استجابة (أبداً) أو (غير موافق بشدة) أو (غير هامة على الإطلاق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١.٨٠ إلى ٢.٥٩ يمثل درجة استجابة (نادراً) أو (غير موافق) أو (غير هامة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢.٦٠ إلى ٣.٣٩ يمثل درجة استجابة (أحياناً) أو (موافق إلى حد ما) أو (هامة إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٣.٤٠ إلى ٤.١٩ يمثل درجة استجابة (غالباً) أو (موافق) أو (هامة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٤.٢٠ إلى ٥.٠ يمثل درجة استجابة (دائماً) أو (موافق بشدة) أو (هامة جداً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

١. معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الانساق الداخلي لأداة الدراسة .
٢. معامل ألفا كرونباخ (Cronpak alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
٣. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات للمحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
٤. المتوسط " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط .
٥. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف

استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطاتها ، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ، إلى جانب المحاور الرئيسة ، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقاييس.

٦. تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Sample T-Test) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية والمعوقات التي تحد منها والآليات المقترحة لتفعيلها.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها :

يتناول هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة على عبارات الاستبانة وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية ؟
وللإجابة على التساؤل السابق قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية، كما تم ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسط لكلاً منها، وذلك كما يلي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى التوافق الدراسي لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن ؟
للإجابة على هذا السؤال تم احتساب التكرارات والنسب المئوية والترتيب لكل فقرة من فقرات مقياس التوافق الدراسي لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن، وكانت

النتائج كما يلي:

جدول (١٢)

المتوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة

نحو واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
المتوسط	الانحراف المعياري	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري
2	0	المجالس المتخصصة لديكم تستضيف بعض الخبراء من الجامعة عند الحاجة	3	0	يوجد في الجامعة مجلس متخصص يضم في عضويته بعض الخبراء من المؤسسات الإنتاجية		
2	0	الخطط الاستراتيجية لديكم تشير إلى أهمية الشراكة مع الجامعة	4	0	تشير الخطة الاستراتيجية في الجامعة إلى أهمية الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية		
1	0	تهتم مؤسستكم بإشراك ممثلين للجامعة في مجلس ادارتها لتوثيق العلاقة والاستفادة من خبراتهم	3	1	تهتم الجامعة بإشراك ممثلين للمؤسسات الإنتاجية في مجلس ادارتها لتوثيق العلاقة والاستفادة من خبراتهم		
1	0	تشارك مؤسستكم في تحكيم الخطط البحثية الجامعية المتعلقة بقطاع الأعمال	3	0	يشارك في اقرار الخطط البحثية الجامعية المتعلقة بالمؤسسات الإنتاجية ممثلين لها		
3	1	يشارك الخبراء لديكم مع بعض الاساتذة المتخصصين في تنفيذ برامج تدريبية لبعض الطلاب الجامعيين	2	1	يشارك خبراء المؤسسات الإنتاجية مع اساتذة الجامعة المتخصصين في تنفيذ برامج تدريبية لبعض طلاب الجامعة		
2	1	تستفيد مؤسستكم من خبرات بعض أساتذة الجامعة في تطبيق نتائج الأبحاث العلمية لديكم	3	1	تشجع الجامعة بعض اساتذتها في تقديم خبراتهم للمؤسسات الإنتاجية		
1	0	تقوم الجامعة بانتداب بعض اساتذة الجامعة لخدمة مؤسساتكم عند الطلب	3	1	تسمح الجامعة بانتداب بعض اساتذتها لخدمة بعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بتخصصاتهم		
2	1	يتم ابرام عقود للتعليم التعاوني والتدريب بين مؤسستكم و الجامعة	3	1	تقوم الجامعة بإبرام عقود للتعليم التعاوني والتدريب بينها وبين المؤسسات الإنتاجية		
1	0	تقوم مؤسستكم بدعم وتجهيز بعض المعامل المستهدفة بالجامعة ذات الاهتمام المشترك	3	1	تقوم الجامعة بالاتفاق مع المؤسسات الإنتاجية في دعم وتجهيز المعامل المستهدفة ذات الاهتمام المشترك		
2	1	يوجد لديكم لوائح تكفل حقوق الباحثين والمبدعين والمبتكرين الذين يقدمون	3	1	يوجد لدى الجامعة لوائح تكفل حقوق الباحثين والمبدعين والمبتكرين الذين يقدمون		

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
الترتيب	الرقم	المتوسط	الفقرات	الترتيب	الرقم	المتوسط	الفقرات
			لكم خدمات				خدمات للمؤسسات الإنتاجية
1	2		تستفيد الجامعة من معامل مؤسساتكم في تدريب طلابها وأساتذتها	1	2		يتم تبادل الاستفادة من المعامل والمراكز البحثية المشتركة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية تحقيقاً للتكامل وزيادة الفائدة المرتقبة
0	1		تساهم مؤسساتكم في أعمال الصيانة الدورية بالجامعة مقابل عقود استثمارية مبرمة	1	2		تساهم المؤسسات الإنتاجية في أعمال الصيانة الدورية بالجامعة مقابل عقود استثمارية مبرمة
1	2		تقدم مؤسساتكم حوافز مادية للباحثين المبدعين والمبتكرين من طلاب وأساتذة الجامعة	1	3		تقدم الجامعة حوافز مادية للباحثين والمبدعين والمبتكرين من الطلاب والأساتذة
0	2		تساهم مؤسساتكم بتكليف بعض الكوادر الإدارية والفنية المدربة لمعاونة بعض الباحثين والمبتكرين الجامعيين على الإنجاز	1	2		يتم توفير كوادر إدارية وفنية مدربة لمعاونة الباحثين والمبتكرين على الإنجاز بما يحقق متطلبات سوق العمل
1	2		تحرص مؤسساتكم على إيجاد قاعدة بيانات مشتركة مع الجامعة تخدم الجهات المستفيدة	1	2		يتم التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة تخدم الجهات المستفيدة
0	1		تستقطب الجامعة مؤسساتكم للمساهمة في تمويل بعض البحوث والمشاريع ذات الاهتمام المشترك	1	2		تستقطب الجامعة بعض المؤسسات الإنتاجية للمساهمة في تمويل بعض البحوث والمشاريع ذات الاهتمام المشترك
0	1		تساهم مؤسساتكم في تمويل الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة للعاملين في التخصصات المختلفة	1	2		توفر الجامعة صندوقاً لتمويل البحوث العلمية والدورات التدريبية تساهم فيه المؤسسات الإنتاجية
1	1		تساهم مؤسساتكم في إيفاد بعض الطلاب الجامعيين المتميزين للدراسة في بعض الدول المتقدمة	1	2		تسمح الجامعة للمؤسسات الإنتاجية في تمويل إيفاد بعض الطلاب المتميزين للدراسة في بعض الدول المتقدمة
1	2		تساهم مؤسساتكم في تمويل المؤتمرات والندوات وورش العمل بالجامعة	1	3		تسمح الجامعة للمؤسسات الإنتاجية في تمويل المؤتمرات والندوات وورش العمل بما يحقق الشركة المرجوة
0	2		تركز مؤسساتكم في أعمالها على المشاريع المشتركة مع الجامعة ذات الجدوى	0	3		تركز الجامعة في أعمالها على المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والمنافع

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
الدرجة	المتوسط	المتوسط	الفقرات	الدرجة	المتوسط	المتوسط	الفقرات
			الاقتصادية والمنافع المتبادلة				المتبادلة
0	1		تساهم مؤسساتكم في دعم إنشاء الكراسي البحثية في الجامعة وتمويلها	0	3		تشجع الجامعة بعض المؤسسات الإنتاجية على دعم إنشاء الكراسي البحثية الجامعية وتمويلها
0	1		تساهم الغرفة التجارية في حث مؤسساتكم على دعم بعض المشاريع العلمية في الجامعة	1	2		تساهم الغرفة التجارية في حث المؤسسات الإنتاجية على دعم بعض المشاريع العلمية في الجامعة
0	1		تساهم مؤسساتكم في إنشاء ودعم مراكز الابتكار والإبداع والتميز العلمي التي تخدم منسوبي الجامعة	1	2		يساهم بعض رجال الأعمال في إنشاء مراكز للابتكار والإبداع والتميز والبحث العلمي يخدم منسوبي الجامعة
1	2		تسعى مؤسساتكم إلى دعم الجامعة في تبني فكرة الجامعة المنتجة وتفعيلها	1	3		تسعى الجامعة إلى تبني فكرة الجامعة المنتجة بالتعاون وتفعيلها مع المؤسسات الإنتاجية بمنطقة القصيم
1	2		يوجد لدى مؤسساتكم تشريعات وقوانين تساهم في ضبط العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعة	0	3		يوجد لدى الجامعة تشريعات وقوانين تساهم في ضبط العلاقة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية
0	2		تعمل مؤسساتكم على إنشاء معامل مركزية متطورة ذات تقنية عالية يستفيد منها الباحثين والمتدربين الجامعيين	1	3		تعمل الجامعة على إنشاء معامل مركزية متطورة ذات تقنية عالية لخدمة الباحثين والمتدربين وتأهيلهم لسوق العمل
1	2		يوجد معايير واضحة ومحددة لتقييم تنفيذ أداء المشروعات المشتركة بينكم وبين الجامعة	0	3		يوجد معايير واضحة ومحددة لتقييم تنفيذ أداء المشروعات المشتركة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية
1	1		يتم اعداد تقارير متابعة وتقويم للمشاريع المشتركة بينكم وبين الجامعة	0	3		يتم اعداد تقارير متابعة وتقويم مشترك لنتائج تنفيذ المشروعات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية
0	2		المتوسط	0	3		المتوسط

محور واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتضمن (٢٨) فقره، جاءت (فقرة واحدة) بدرجة (دائماً)، وهي الفقرة رقم (٢)،

أولاً: من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة:
يتضح من الجدول السابق أن:

حيث ان المتوسط لها (٤.٢٨)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤.٢٠ إلى ٥.٠)، في حين جاءت (٤) فقرات بدرجة (غالباً)، وهي الفقرات رقم (٢١ ، ٦ ، ٢٤ ، ٢٠)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٣.٥٥ ، ٣.٤١)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩)، كما جاءت (٢٢) فقرة بدرجة (أحياناً)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٢.٧١ ، ٣.٣٨)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٢.٦٠ إلى ٣.٣٩)، وفي الأخير جاءت (فقرة واحدة) بدرجة (نادراً)، وهي الفقرة رقم (١٨)، حيث إن المتوسط لها (٢.٥٣)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (١.٨٠ إلى ٢.٥٩)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعة نحو واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

١- جاءت الفقرة رقم (٢) وهي (تشير الخطة الاستراتيجية في الجامعة إلى أهمية الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة الأولى بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٤.٢٨) وانحراف معياري (٠.٨٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الخطة الاستراتيجية في الجامعة دائماً تشير إلى أهمية الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية، وهذه النتيجة تشير إلى أن قيادات الجامعة مطلعين على الخطة الاستراتيجية بالجامعة، وعلى المحاور الخاصة بالشراكة المجتمعية.

٢- جاءت الفقرة رقم (٢١) وهي (تشجع الجامعة بعض المؤسسات الإنتاجية على دعم إنشاء الكراسي البحثية الجامعية وتمويلها) بالمرتبة الثانية بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين

جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٥٥) وانحراف معياري (٠.٨٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة غالباً تقوم بتشجيع بعض المؤسسات الإنتاجية على دعم إنشاء الكراسي البحثية الجامعية وتمويلها، يظهر ذلك من خلال إنشاء كراسي بحثية في عدد من الكليات.

٣- جاءت الفقرة رقم (٦) وهي (تشجع الجامعة بعض اساتذتها في تقديم خبراتهم للمؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة الثالثة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٥٣) وانحراف معياري (١.١٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة غالباً تقوم بتشجيع بعض اساتذتها في تقديم خبراتهم للمؤسسات الإنتاجية، يؤكد ذلك اسهام بعض الهيئة التدريسية في الاعمال الاستشارية لبعض القطاعات الإنتاجية.

٤- جاءت الفقرة رقم (٢٤) وهي (تسعى الجامعة إلى تبني فكرة الجامعة المنتجة بالتعاون وتفعيلها مع المؤسسات الإنتاجية بمنطقة القصيم) بالمرتبة الرابعة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٤٢) وانحراف معياري (١.١٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة غالباً ما تسعى إلى تبني فكرة الجامعة المنتجة بالتعاون وتفعيلها مع المؤسسات الإنتاجية بمنطقة القصيم، وهذا ينطبق على بعض كليات الجامعة وخاصة التطبيقية مثل الهندسة والزراعة والعلوم التطبيقية وغيرها.

٥- جاءت الفقرة رقم (٢٠) وهي (تركز الجامعة في أعمالها على المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والمنافع المتبادلة) بالمرتبة الخامسة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٤١) وانحراف معياري (٠.٨٨)، وهذا

يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة غالباً ما تركز في أعمالها على المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والمنافع المتبادلة ، لأن الجامعة و المؤسسات الإنتاجية تنظر غالباً للشراكة من منظور اقتصادي وفعلي.

٦- جاءت الفقرة رقم (٧) وهي (تسمح الجامعة بانتداب بعض أساتذتها لخدمة بعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بتخصصاتهم) بالمرتبة السادسة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٣٨) وانحراف معياري (١.١٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة أحياناً تسمح بانتداب بعض اساتذتها لخدمة بعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بتخصصاتهم ، لأن الأنتداب يتطلب في كثير من الأحيان اجراءات ادارية وموافقة الجهات المختصة على ذلك ، وتفعيل هذا الجانب يتطلب المرونة في الاجراءات .

٧- جاءت الفقرة رقم (٨) وهي (تقوم الجامعة بإبرام عقود للتعليم التعاوني والتدريب بينها وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة السابعة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٣٨) وانحراف معياري (١.٢٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة أحياناً تقوم بإبرام عقود للتعليم التعاوني والتدريب بينها وبين المؤسسات الإنتاجية، وهذا يدل على أن التعليم التعاوني يكون في مجالات محدده وتخصصات مستهدفة وغالباً ما ينفذ ذلك عمادة خدمة المجتمع .

٨- جاءت الفقرة رقم (١٨) وهي (تسمح الجامعة للمؤسسات الإنتاجية في تمويل إيفاد بعض الطلاب المتميزين للدراسة في بعض الدول المتقدمة) بالمرتبة الثامنة والعشرين بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٢.٥٣)

وانحراف معياري (١.٢٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة نادراً ما تسمح للمؤسسات الإنتاجية في تمويل إيفاد بعض الطلاب المتميزين للدراسة في بعض الدول المتقدمة، لأن الإيفاد غالباً ما تتبناه الجامعة ووزارة التعليم العالي عبر برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث ، وتمويل الإيفاد معمول به في بعض الدول الاخرى العربية والأجنبية .

يبلغ المتوسط العام (٣.١٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعات على أنه أحياناً يكون هناك شراكة مؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، و ذلك يمثل في (أن الخطة الإستراتيجية في الجامعة دائماً تشير إلى أهمية الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية وكذلك قيام الجامعة بتشجيع بعض المؤسسات الإنتاجية على دعم بعض المشاريع العلمية في الجامعة إضافة إلى أن الجامعة غالباً ما تشجع بعض أساتذتها في تقديم خبراتهم للمؤسسات الإنتاجية وأن الجامعة غالباً ما تسعى إلى تبني فكرة الجامعة المنتجة بالتعاون وتفعيلها مع المؤسسات الإنتاجية بمنطقة القصيم وكذلك أن الجامعة غالباً ما تركز في أعمالها على المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والمنافع المتبادلة إضافة إلى أن الجامعة أحياناً تسمح بانتداب بعض أساتذتها لخدمة بعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بتخصصاتهم وأن الجامعة أحياناً تقوم بإبرام عقود للتعليم التعاوني والتدريب بينها وبين المؤسسات الإنتاجية).

ثانياً: من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية :

يتضح من الجدول السابق أن:

محور واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتضمن (٢٨) فقرة جاءت (فقرتين) بدرجة (أحياناً)، وهما الفقرتين رقم (٥ ، ١١) حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٢.٩٣ ، ٣.٢٣)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الحاسبي والتي تتراوح ما بين (٢.٦٠ إلى ٣.٣٩)، في حين جاءت (١٨) فقرة بدرجة (نادراً)، حيث تتراوح المتوسطات لهم

بين (١.٨٦ ، ٢.٣٦)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (١.٨٠ إلى ٢.٥٩)، وفي الأخير جاءت (٨) فقرات بدرجة (أبدأ)، وهي الفقرات رقم (١٨ ، ١٦ ، ٢٣ ، ١٧ ، ٣ ، ٢١ ، ٩ ، ١٢)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (١.٤١ ، ١.٧٩)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الأولى من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (١ إلى ١.٧٩)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية نحو واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

١. جاءت الفقرة رقم (٥) وهي (يشارك الخبراء لديكم مع بعض الاساتذة المتخصصين في تنفيذ برامج تدريبية لبعض الطلاب الجامعيين) بالمرتبة الأولى بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٣.٢٣) وانحراف معياري (١.٢٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه أحياناً يشارك الخبراء لديهم مع بعض الاساتذة المتخصصين في تنفيذ برامج تدريبية لبعض الطلاب الجامعيين ، وهذا الجانب متوفر في بعض المؤسسات الإنتاجية الكبرى فقط وهذا يدل على النتيجة .

٢. جاءت الفقرة رقم (١١) وهي (تستفيد الجامعة من معامل مؤسستكم في تدريب طلابها وأساتذتها) بالمرتبة الثانية بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٢.٩٣) وانحراف معياري (١.٢١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه أحياناً تستفيد الجامعة من معامل المؤسسة في تدريب طلابها وأساتذتها ، وهذا يدل على قلة المؤسسات التي تنفذ هذه المهمة رغم اهميتها لتدريب طلاب الجامعة ،

واستفادة المؤسسات الإنتاجية من اسهامات المتدربين المجاني لها .

أما الفقرات التي تعكس واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة و المؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية والتي جاءت بدرجة (نادراً) تتمثل في الفقرات رقم (١٤ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ١٣)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

٣. جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي (تساهم مؤسستكم بتكليف بعض الكوادر الادارية والفنية المدربة لمعاونة بعض الباحثين والمبتكرين الجامعيين على الإنجاز) بالمرتبة الثالثة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٢.٣٦) وانحراف معياري (٠.٩٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه نادراً ما تساهم مؤسستهم بتكليف بعض الكوادر الادارية والفنية المدربة لمعاونة بعض الباحثين والمبتكرين الجامعيين على الإنجاز.

٤. جاءت الفقرة رقم (١٠) وهي (يوجد لديكم لوائح تكفل حقوق الباحثين والمبدعين والمبتكرين الذين يقدمون لكم خدمات) بالمرتبة الرابعة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٢.٣٢) وانحراف معياري (١.٠٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه نادراً ما يوجد لديهم لوائح تكفل حقوق الباحثين والمبدعين والمبتكرين الذين يقدمون لهم خدمات ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الثنيان (٢٠٠٨) ، مما يدل على غياب مثل هذه اللوائح في اغلب الجامعات .

٥. جاءت الفقرة رقم (٢٤) وهي (تسعى مؤسستكم إلى دعم الجامعة في تبني فكرة الجامعة المنتجة وتفعيلها) بالمرتبة الخامسة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية

بمتوسط (٢.٣١) وانحراف معياري (١.١٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه نادراً ما تسعى مؤسساتهم إلى دعم الجامعة في تبني فكرة الجامعة المنتجة وتفعيلها؛ لأن المؤسسات هدفها مصالحها أولاً وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة المجتمعية.

٦. جاءت الفقرة رقم (٢٥) وهي (يوجد لدى مؤسساتكم تشريعات وقوانين تساهم في ضبط العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعة) بالمرتبة السادسة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٢.٢٩) وانحراف معياري (١.١٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه نادراً ما يوجد لدى مؤسساتهم تشريعات وقوانين تساهم في ضبط العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة السلطان (٢٠٠٨)، مما يتطلب ذلك تشجيع المؤسسات الإنتاجية لإصدار التشريعات من قبل الغرف التجارية، ووزارة العمل.

٧. جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي (تقدم مؤسساتكم حوافز مادية للباحثين المبدعين والمبتكرين من طلاب وأساتذة الجامعة) بالمرتبة السابعة بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (٢.٢٦) وانحراف معياري (١.٢٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنه نادراً ما تقدم مؤسساتهم حوافز مادية للباحثين المبدعين والمبتكرين من طلاب وأساتذة الجامعة.

ومن ناحية أخرى فإن الفقرات التي تعكس واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة و المؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية والتي جاءت بدرجة (أبداً) تتمثل في الفقرات رقم (١٨، ١٦، ٢٣، ١٧)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

٨. جاءت الفقرة رقم (١٨) وهي (تساهم مؤسساتكم في إيفاد بعض الطلاب الجامعيين المتميزين للدراسة

في بعض الدول المتقدمة) بالمرتبة الحادية والعشرين بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (١.٧٩) وانحراف معياري (١.١٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مؤسساتهم لا تساهم في إيفاد بعض الطلاب الجامعيين المتميزين للدراسة في بعض الدول المتقدمة.

٩. جاءت الفقرة رقم (١٦) وهي (تستقطب الجامعة مؤسساتكم للمساهمة في تمويل بعض البحوث والمشاريع ذات الاهتمام المشترك) بالمرتبة الثانية والعشرين بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (١.٧٦) وانحراف معياري (٠.٧١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الجامعة لا تستقطب مؤسساتهم للمساهمة في تمويل بعض البحوث والمشاريع ذات الاهتمام المشترك وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الشبان (٢٠٠٨).

١٠. جاءت الفقرة رقم (٢٣) وهي (تساهم مؤسساتكم في إنشاء ودعم مراكز الابتكار والإبداع والتميز العلمي التي تخدم منسوبي الجامعة) بالمرتبة الثالثة والعشرين بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (١.٧١) وانحراف معياري (٠.٨١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مؤسساتهم لا تساهم في إنشاء ودعم مراكز الابتكار والإبداع والتميز العلمي التي تخدم منسوبي الجامعة.

١١. جاءت الفقرة رقم (١٧) وهي (تساهم مؤسساتكم في تمويل الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة للعاملين في التخصصات المختلفة) بالمرتبة الرابعة والعشرين بين الفقرات الخاصة بواقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية بمتوسط (١.٦٦) وانحراف معياري (٠.٧٤)، وهذا يدل

على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مؤسستهم لا تساهم في تمويل الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة للعاملين في التخصصات المختلفة.

يبلغ المتوسط العام (٢.٠٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية على أنه نادراً ما يكون هناك شراكة مؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وذلك يتمثل في (أنه نادراً ما تقوم مؤسستهم بتكليف بعض الكوادر الإدارية والفنية المدربة لمعاونة بعض الباحثين والمبتكرين الجامعيين على الإنجاز وكذلك أنه نادراً ما يوجد لديهم لوائح تكفل حقوق الباحثين والمبتكرين والمبتكرين الذين يقدمون لهم خدمات إضافة إلى أن مؤسستهم نادراً ما تسعى إلى دعم الجامعة في تبني فكرة الجامعة المنتجة وتفعيلها وأنه نادراً ما يوجد لدى مؤسستهم تشريعات وقوانين تساهم في ضبط العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعة وكذلك أن مؤسستهم نادراً ما تقدم حوافز مادية للباحثين المبتكرين من طلاب وأساتذة الجامعة إضافة إلى أن مؤسستهم نادراً ما تستفيد من خبرات بعض أساتذة الجامعة في تطبيق نتائج الأبحاث العلمية لديهم .

الفرق بين المتوسط العام لقيادات وخبراء الجامعة والبالغ (١٤،٣) والمتوسط العام لقيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية البالغ (٢،٠٦)

والذي يعود لصالح قيادات وخبراء الجامعة ، أن الأمر يرجع كما يراه الباحث ، إلى أن الجامعة تمتلك خطة استراتيجية تعتبر الشراكة المجتمعية احد مجالات اهتماماتها حيث نتج عنها اجراءات وخطوات طموحة نحو التحول لاقتصاديات المعرفة ، وتفعيل الشراكة المجتمعية ، وتتولى عمادة خدمة المجتمع وكليات المجتمع القيام بالكثير من المهام في هذا المجال ، منها تدريب كوادر القطاع الخاص والحكومي ، في حين أن معظم المؤسسات الإنتاجية لا يوجد لاعلها برنامج واضح لتفعيل الشراكة ولا توجد لوائح حكومية تلزمها بذلك ، باستثناء بعض الشركات ومنها شركة سابك حيث تقدم دعماً مالياً لتمويل البحوث العلمية الجامعية .

السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحد من الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية؟
وللإجابة على التساؤل السابق قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المعوقات التي تحد من الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية، كما تم ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسط لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول (١٣)

المتوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المعوقات التي تحد من الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الفقرات
3	0.	4.	تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية	1	0.8	3.	تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية
1	0.	3.	مخرجات الجامعة من الكوادر المؤهلة والمدربة لا تلي حاجات مؤسستهم ومتطلباتها	2	1.2	2.	مخرجات الجامعة لا تلي حاجيات ومتطلبات سوق العمل من الكوادر المؤهلة والمدربة
1	0.	3.	تفتقد علاقة الشراكة بين مؤسستهم والجامعة للشفافية والوضوح	1	1.0	3.	تفتقد علاقة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية للشفافية والوضوح

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
الترتيب	الدرجة	المرتبة	الفقرات	الترتيب	الدرجة	المرتبة	الفقرات
7	0.	4.	لا توجد خطط إستراتيجية فعالة تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسساتكم	2	0.8	3.	لا توجد خطط إستراتيجية فعالة تساهم في تفعيل الشراكة المؤسسية مع قطاع الأعمال
1	0.	3.	لا يوجد ربط بين خطط التنمية وخطط التعليم الجامعي مما أثر سلبيًا على تنمية الشراكة مع مؤسساتكم	1	1.1	3.	لا يوجد ربط بين خطط التنمية وخطط التعليم بالجامعة مما أثر سلبيًا على تنمية الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية
1	0.	3.	تفتقد مؤسساتكم الثقة في إسناد أعمالها للمراكز البحثية في الجامعة خوفاً من عدم صحة نتائجها	2	1.0	2.	ضعف ثقة رجال الأعمال في إسناد أعمالها للمراكز البحثية في الجامعة خوفاً من عدم صحة نتائجها
2	1.	3.	لا تعتقدون بأهمية البحث العلمي المقدم في الجامعة في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لديكم	5	1.0	3.	تدني ادراك القطاعات الإنتاجية لأهمية البحث العلمي الجامعي في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لديهم
2	1.	3.	كثرة مسؤوليات ومهام مؤسساتكم المهنية لا تمكنكم من رفع مستوى الشراكة مع الجامعة	7	1.0	3.	كثرة مسؤوليات ومهام قيادات الجامعة المهنية لا تمكنهم من تحسين مستوى الشراكة
1	1.	3.	لا تلجئ مؤسساتكم إلى الجامعة لحل مشكلاتها بطرق علمية	3	0.9	3.	لا تلجئ المؤسسات الإنتاجية إلى الجامعة لحل مشكلاتها بطريقة علمية
2	0.	3.	ضعف الحافز لدى مؤسساتكم لدعم المجالات التطويرية بالجامعة كونها ممولة حكومياً	3	0.8	3.	ضعف الحافز لدى المؤسسات الإنتاجية لدعم المجالات التطويرية بالجامعة كونها ممولة حكومياً
1	0.	3.	ضعف انفتاح الجامعة على المجتمع ومؤسساته الإنتاجية	1	0.8	3.	ضعف انفتاح الجامعة على المجتمع ومؤسساته الإنتاجية
2	0.	3.	تهتم مؤسساتكم باليات التشغيل والإنتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير علاقتها مع الجامعة	2	0.8	3.	تهتم المؤسسات الإنتاجية باليات التشغيل والإنتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير العلاقة مع الجامعة
1	0.	3.	ضعف اهتمام مؤسساتكم بتمويل البحوث العلمية في الجامعة	1	0.8	3.	ضعف اهتمام أغلب المؤسسات الإنتاجية بتمويل البحوث العلمية في الجامعة
9	1.	3.	ظهور مهن وتخصصات جديدة تفتقر إليها الجامعة جعل مؤسساتكم تعتمد على مدرّبين خارجيين لتلبية احتياجاتها	2	1.0	3.	ظهور مهن وتخصصات جديدة تفتقر إليها الجامعة مما يجعل المؤسسات تعتمد على مدرّبين خارجيين لتلبية احتياجاتها
1	1.	3.	لا توجد قوانين أو لوائح تلزم مؤسساتكم على التحالف والشراكة مع الجامعة	4	0.9	3.	لا توجد قوانين أو لوائح تلزم المؤسسات الإنتاجية على التحالف والشراكة مع الجامعة
1	0.	3.	تدني ثقة مؤسساتكم في تنفيذ أعمالها بالاعتماد على نتائج الدراسات العلمية المقدمة من قبل الجامعة	1	1.0	3.	تدني ثقة الجامعة باستعداد المؤسسات الإنتاجية على تنفيذ واعتماد نتائج دراساتها العلمية المقدمة
4	0.	4.	قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات سوق العمل من قبل الباحثين الجامعيين	6	0.9	3.	قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات المؤسسات الإنتاجية من قبل المختصين بالجامعة
6	0.	4.	غياب المعلومات عن الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية المطلوبة لدى كل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	9	0.7	3.	غياب المعلومات عن الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية المطلوبة لدى الجامعة عن المؤسسات الإنتاجية
8	0.	4.	ضعف تنمية المهارات والقدرات لدى الدارسين في الجامعة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل	1	1.0	3.	ضعف تنمية المهارات والقدرات لدى الدارسين في الجامعة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل
1	1.	3.	تخوف مؤسساتكم من زيادة تكلفة الإنتاج بسبب الشراكة مع	1	1.1	3.	تخوف القطاعات الإنتاجية من زيادة تكلفة الإنتاج بسبب الشراكة مع الجامعة

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
الترتيب	الدرجة	الفرقات	الجامعة	الترتيب	الدرجة	الفرقات	م
			الجامعة				
1	0.	4.	لا تقوم الجامعة باستضافة متخصصين من مؤسستكم للاستفادة من تقييمهم لجودة أداء خريجها	3.	1.0	3	لا تقوم الجامعة باستضافة متخصصين من المؤسسات الإنتاجية للاستفادة من تقييمهم لجودة أداء خريجها
5	1.	4.	لا يوجد بين الجامعة ومؤسستكم عقود شراكة واستثمار مشترك وعلاقات تكاملية	3.	1.0	6	لا يوجد بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية عقود شراكة واستثمار مشترك وعلاقات تكاملية
2	0.	4.	لا يتم بصورة دورية قياس وتقييم رضا منظمات سوق العمل والمجتمع المحلي عن أداء الجامعة وعن مستوى خريجها	3.	1.0	2	لا تقوم الجامعة بصورة دورية بقياس وتقييم رضا سوق العمل والمجتمع المحلي عن أدائها وعن مستوى خريجها
-	0.	3.	المتوسط	3.	0.5	6	المتوسط

٧ ، ١٧)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

1. جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي (ضعف اهتمام أغلب المؤسسات الإنتاجية بتمويل البحوث العلمية في الجامعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط (٣.٩٢) وانحراف معياري (٠.٨٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف اهتمام أغلب المؤسسات الإنتاجية بتمويل البحوث العلمية في الجامعة من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الشبان (٢٠٠٨).
2. جاءت الفقرة رقم (١٢) وهي (تهتم المؤسسات الإنتاجية بآليات التشغيل والانتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير العلاقة مع الجامعة) بالمرتبة الثانية بمتوسط (٣.٨٤) وانحراف معياري (٠.٨٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن اهتمام المؤسسات الإنتاجية بآليات التشغيل والانتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير العلاقة مع الجامعة من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة

أولاً: من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة يتضح من الجدول السابق أن:

محور معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتضمن (٢٣) فقره، جاءت (١١) فقرة بدرجة (موافق)، وهي الفقرات رقم (١٣، ١٢، ١٠، ١٥، ٧، ١٧، ٨، ٨، ١٨، ٢٢، ٢٠) حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٣.٤٠، ٣.٩٢)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩)، في حين جاءت الفقرات الأخرى بدرجة (موافق إلى حد ما)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٢.٨٦، ٣.٣٨)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٢.٦٠ إلى ٣.٣٩)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعة نحو معوقات الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

أما أهم معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة والتي جاءت بدرجة (موافق) فإنها تتمثل في الفقرات رقم (١٣، ١٢، ١٠، ١٥،

٦. جاءت الفقرة رقم (١٧) وهي (قلة الدراسات المعمدة في تشخيص احتياجات المؤسسات الإنتاجية من قبل المختصين بالجامعة) بالمرتبة السادسة بمتوسط (٣.٦٨) وانحراف معياري (٠.٩٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن قلة الدراسات المعمدة في تشخيص احتياجات المؤسسات الإنتاجية من قبل المختصين بالجامعة تعتبر من معوقات الشركة المؤسسية بينهما .

ومن ناحية أخرى فإن أهم معوقات الشركة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة والتي جاءت بدرجة (موافق إلى حد ما) فإنها تتمثل في الفقرات رقم (١١ ، ٥ ، ١ ، ٣ ، ٢٣ ، ٢١)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

٧. جاءت الفقرة رقم (١١) وهي (ضعف افتتاح الجامعة على المجتمع ومؤسساته الإنتاجية) بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط (٣.٣٨) وانحراف معياري (٠.٨٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف افتتاح الجامعة على المجتمع ومؤسساته الإنتاجية من معوقات الشركة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع مجموعة من الدراسات منها دراسة (طرابزونى والفوزان : ١٤٢١) (ودراسة الفصيل وآخرون : ١٤٢٦) ، ودراسة وزارة التخطيط الاردني (٢٠٠٣) .

٨. جاءت الفقرة رقم (٥) وهي (لا يوجد ربط بين خطط التنمية وخطط التعليم بالجامعة مما أثر سلباً على تنمية الشركة مع المؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة الثالثة عشر بمتوسط (٣.٣٨) وانحراف معياري (١.١٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم الربط بين خطط التنمية وخطط التعليم بالجامعة من معوقات الشركة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٩. جاءت الفقرة رقم (١) وهي (تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا

(derezotes,2004) حيث وضحت أكدت نتائجها على أهمية تطوير العلاقة مع القطاعات الإنتاجية في جميع المجالات ومنها الابحاث المفيدة ، والخدمات المطلوبة .

٣. جاءت الفقرة رقم (١٠) وهي (ضعف الحافز لدى المؤسسات الإنتاجية لدعم المجالات التطويرية بالجامعة كونها مموله حكومياً) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (٣.٨٣) وانحراف معياري (٠.٨٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف الحافز لدى المؤسسات الإنتاجية لدعم المجالات التطويرية بالجامعة كونها مموله حكومياً من معوقات الشركة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٤. جاءت الفقرة رقم (١٥) وهي (لا توجد قوانين او لوائح تلزم المؤسسات الإنتاجية على التحالف والشراكة مع الجامعة) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (٣.٧٤) وانحراف معياري (٠.٩٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم وجود قوانين او لوائح تلزم المؤسسات الإنتاجية على التحالف والشراكة مع الجامعة تعتبر من معوقات الشركة بينها .

٥. جاءت الفقرة رقم (٧) وهي (تدني ادراك القطاعات الإنتاجية لأهمية البحث العلمي الجامعي في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لديهم) بالمرتبة الخامسة بمتوسط (٣.٧١) وانحراف معياري (١.٠٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تدني ادراك القطاعات الإنتاجية لأهمية البحث العلمي الجامعي في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لديهم من معوقات الشركة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (التركستاني : ١٤٢١ ، والشداوي : ١٤١٩) ودراسة الفوزان ورشيد (٢٠٠٥)، ودراسة وزارة التخطيط الاردني، (٢٠٠٣) .

يبلغ المتوسط العام (٣.٤١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعات على معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، ومن أهم تلك المعوقات (ضعف اهتمام أغلب المؤسسات الإنتاجية بتمويل البحوث العلمية في الجامعة وكذلك اهتمام المؤسسات الإنتاجية باليات التشغيل والانتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير العلاقة مع الجامعة إضافة إلى ضعف الحافز لدى المؤسسات الإنتاجية لدعم المجالات التطويرية بالجامعة كونها ممولة حكومياً وعدم وجود قوانين أو لوائح تلزم المؤسسات الإنتاجية على تنفيذ واعتماد نتائج دراساتها العلمية وتدني إدراك القطاعات الإنتاجية لأهمية البحث العلمي الجامعي في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء

والإنتاج لديهم وكذلك قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات المؤسسات الإنتاجية من قبل المختصين بالجامعة إضافة إلى كثرة مسؤوليات ومهام قيادات الجامعة المهنية لا تمكنهم من تحسين مستوى الشراكة).

ثانياً: من وجهة نظر المؤسسات الإنتاجية

يتضح من الجدول السابق أن:

محور معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتضمن (٢٣) فقره ، جاءت (٦) فقرات بدرجة (موافق بشدة)، وهي الفقرات رقم (٢١ ، ٢٣ ، ١ ، ١٧ ، ٢٢ ، ١٨)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٤.٢١ ، ٤.٦٠)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤.٢٠ إلى ٥.٠)، في حين جاءت (١٢) فقرة بدرجة (موافق)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٣.٤٧ ، ٤.٠٤)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩)، في حين جاءت (٥) فقرات بدرجة (موافق إلى حد ما)، وهي الفقرات رقم (٢٠ ، ٧ ، ١٢ ، ٨ ،

تخدم القطاعات الإنتاجية) بالمرتبة الرابعة عشر بمتوسط (٣.٣٦) وانحراف معياري (٠.٨٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية

١٠. جاءت الفقرة رقم (٣) وهي (تفتقد علاقة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية للشفافية والوضوح) بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط (٣.٣١) وانحراف معياري (١.٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن إفتقاد علاقة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية للشفافية والوضوح من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

١١. جاءت الفقرة رقم (٢٣) وهي (لا تقوم الجامعة بصورة دورية بقياس وتقييم رضا سوق العمل والمجتمع المحلي عن أدائها وعن مستوى خريجها) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط (٣.٣٠) وانحراف معياري (١.٠٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم قيام الجامعة بصورة دورية بقياس وتقييم رضا سوق العمل والمجتمع المحلي عن أدائها وعن مستوى خريجها من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

١٢. جاءت الفقرة رقم (٢١) وهي (لا تقوم الجامعة باستضافة متخصصين من المؤسسات الإنتاجية للاستفادة من تفويهم لجودة أداء خريجها) بالمرتبة السابعة عشر بمتوسط (٣.٢١) وانحراف معياري (١.٠٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم قيام الجامعة باستضافة متخصصين من المؤسسات الإنتاجية للاستفادة من تفويهم لجودة أداء خريجها من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

١٠) حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٣.١٩ ، ٣.٣١)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٢.٦٠ إلى ٣.٣٩)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية نحو معوقات الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

١. جاءت الفقرة رقم (٢١) وهي (لا تقوم الجامعة باستضافة متخصصين من مؤسستكم للاستفادة من تقييمهم لجودة أداء خريجها) بالمرتبة الأولى بمتوسط (٤.٦٠) وانحراف معياري (٠.٦٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم قيام الجامعة باستضافة متخصصين من المؤسسة للاستفادة من تقييمهم لجودة أداء خريجها من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٢. جاءت الفقرة رقم (٢٣) وهي (لا يتم بصورة دورية قياس وتقييم رضا منظمات سوق العمل والمجتمع المحلي عن أداء الجامعة وعن مستوى خريجها) بالمرتبة الثانية بمتوسط (٤.٤٩) وانحراف معياري (٠.٦٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم قياس وتقييم رضا منظمات سوق العمل والمجتمع المحلي بصورة دورية عن أداء الجامعة وعن مستوى خريجها من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٣. جاءت الفقرة رقم (١) وهي (تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (٤.٢٧) وانحراف معياري (٠.٧٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٤. جاءت الفقرة رقم (١٧) وهي (قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات سوق العمل

من قبل الباحثين الجامعيين) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (٤.٢٦) وانحراف معياري (٠.٧٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات سوق العمل من قبل الباحثين الجامعيين من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٥. جاءت الفقرة رقم (٢٢) وهي (لا يوجد بين الجامعة ومؤسستكم عقود شراكة واستثمار مشترك وعلاقات تكاملية) بالمرتبة الخامسة بمتوسط (٤.٢٢) وانحراف معياري (١.٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم وجود عقود شراكة واستثمار مشترك وعلاقات تكاملية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وذلك يعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٦. جاءت الفقرة رقم (١٨) وهي (غياب المعلومات عن الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية المطلوبة لدى كل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة السادسة بمتوسط (٤.٢١) وانحراف معياري (٠.٧٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن غياب المعلومات عن الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية المطلوبة لدى كل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية تعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة محمود (٢٠٠٢ : ١٩٧).

٧. جاءت الفقرة رقم (٤) وهي (لا توجد خطط إستراتيجية فعالة تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسستكم) بالمرتبة السابعة بمتوسط

(٤.٠٤) وانحراف معياري (٠.٧٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم وجود خطط إستراتيجية فعالة تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وذلك يعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٨. جاءت الفقرة رقم (١٩) وهي (ضعف تنمية المهارات والقدرات لدى الدارسين في الجامعة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل) بالمرتبة السابعة مكرر بمتوسط (٤.٠٤) وانحراف معياري (٠.٧٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف تنمية المهارات والقدرات لدى الدارسين في الجامعة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل هي من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٩. جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي (ظهور مهن وتخصصات جديدة تفتقر إليها الجامعة جعل مؤسساتكم تعتمد على مدرّين خارجيين لتلبية احتياجاتها) بالمرتبة الثامنة بمتوسط (٣.٩٥) وانحراف معياري (١.٠٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن ظهور مهن وتخصصات جديدة تفتقر إليها الجامعة مما جعل المؤسسات تعتمد على مدرّين خارجيين لتلبية احتياجاتها وهذا يعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

١٠. جاءت الفقرة رقم (٥) وهي (لا يوجد ربط بين خطط التنمية وخطط التعليم الجامعي مما أثر سلباً على تنمية الشراكة مع مؤسساتكم) بالمرتبة التاسعة بمتوسط (٣.٨٣) وانحراف معياري (٠.٧٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم وجود ربط بين خطط التنمية وخطط التعليم الجامعي يعيق الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

أما أهم معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قادة وخبراء

المؤسسات الإنتاجية والتي جاءت بدرجة (موافق إلى حد ما) فإنها تتمثل في الفقرات رقم (٢٠ ، ٧ ، ١٢ ،)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

١١. جاءت الفقرة رقم (٢٠) وهي (تخوف مؤسساتكم من زيادة تكلفة الإنتاج بسبب الشراكة مع الجامعة) بالمرتبة التاسعة عشر بمتوسط (٣.٣١) وانحراف معياري (١.١٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن تخوف المؤسسات من زيادة تكلفة الإنتاج بسبب الشراكة مع الجامعة يعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

١٢. جاءت الفقرة رقم (٧) وهي (لا تعتقدون بأهمية البحث العلمي المقدم في الجامعة في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لديكم) بالمرتبة العشرين بمتوسط (٣.٢٦) وانحراف معياري (١.٠٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم الاعتقاد بأهمية البحث العلمي المقدم في الجامعة في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لدى المؤسسات يعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة التركستاني والسلطين .

١٣. جاءت الفقرة رقم (١٢) وهي (تهتم مؤسساتكم بآليات التشغيل والإنتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير علاقتها مع الجامعة) بالمرتبة الحادية والعشرين بمتوسط (٣.٢٢) وانحراف معياري (٠.٩٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن اهتمام المؤسسة بآليات التشغيل والإنتاج والربح وعدم إعطاء الاهتمام الكافي بتطوير علاقتها مع الجامعة يعتبر من معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

الإنتاجية ، وعدم وجود خطط استراتيجية فعالة تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وكذلك ضعف تنمية المهارات والقدرات لدى الدارسين في الجامعة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل ،

إضافة إلى ظهور مهن وتخصصات جديدة تفتقر إليها الجامعة جعل المؤسسات تعتمد على مدرسين خارجيين لتلبية احتياجاتها).

السؤال الثالث: ما الآليات المقترحة التي تساهم في تفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية؟

وللإجابة على التساؤل السابق قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآليات المقترحة التي تساهم في تفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية، كما تم ترتيب هذه الفقرات حسب

يبلغ المتوسط العام (٣.٧٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية على وجود معوقات للشراكة المؤسسية بينهم وبين الجامعة ، ومن أهم تلك المعوقات (عدم قيام الجامعة باستضافة متخصصين من المؤسسات الإنتاجية للاستفادة من قوتهم لجودة أداء خريجها ، وكذلك عدم قياس وتقييم رضا منظمات سوق العمل والمجتمع المحلي بصورة دورية عن أداء الجامعة وعن مستوى خريجها ،

إضافة إلى تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية ، وقلة الدراسات المعمدة في تشخيص احتياجات سوق العمل من قبل الباحثين الجامعيين ، وكذلك عدم وجود عقود شراكة واستثمار مشترك وعلاقات تكاملية بين المؤسسات الإنتاجية والجامعة ، إضافة إلى غياب المعلومات عن الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية المطلوبة لدى كل من الجامعة والمؤسسات

المتوسط لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول (١٤)

المتوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة

نحو الآليات المقترحة التي تساهم في تفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
الفقرات	٤	٣	٢	الفقرات	٤	٣	٢
وضع تشريعات وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	0	4		وضع تشريعات وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	0	4	
إنشاء مركز تقني للبحوث التطبيقية والإبداع والابتكار يشارك فيه بعض رجال الأعمال	0	4		مساهمة المؤسسات الإنتاجية في تفعيل دور المراكز التقنية للبحوث التطبيقية والإبداع والابتكار داخل الجامعة	0	4	
حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية	0	4		حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية	0	4	
استضافة الأقسام العلمية لبعض مسؤولي قطاع الأعمال في اجتماعاتهم الدورية	0	4		استضافة الأقسام العلمية لبعض مسؤولي قطاع الأعمال في اجتماعاتهم الدورية	0	4	

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
٦٠	٦١	٦٢	الفقرات	٦٠	٦١	٦٢	الفقرات
0	4		تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من مهامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال	0	4		تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من مهامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال
0	4		افتتاح النظام الموازي المسائي في الكليات الجامعية يكون من ضمن أهدافه تدريب وتأهيل كوادر قطاع الأعمال في المنطقة	0	4		افتتاح النظام الموازي المسائي في الكليات الجامعية يكون من ضمن أهدافه تدريب وتأهيل كوادر قطاع الأعمال في المنطقة
1	3		تطبيق نظام التعليم عن بعد كي يستفيد منه العاملين في المؤسسات الإنتاجية	0	3		تطبيق نظام التعليم عن بعد كي يستفيد منه العاملين في المؤسسات الإنتاجية
0	4		إنشاء وحدة متخصصة تتبع الإدارة العليا في الجامعة من مهامها التنسيق للأعمال المشتركة مع المؤسسات الإنتاجية	0	4		إنشاء وحدة متخصصة تتبع الإدارة العليا في الجامعة من مهامها التنسيق للأعمال المشتركة مع المؤسسات الإنتاجية
0	4		اشراك خبراء من قطاع الأعمال في اللجان التطويرية في الجامعة	0	4		اشراك خبراء من قطاع الأعمال في اللجان التطويرية في الجامعة
0	4		مساهمة عمادة تقنيات المعلومات بالجامعة في تزويد قطاع الأعمال باحتياجاتهم المعلوماتية المشتركة	0	4		مساهمة عمادة تقنيات المعلومات بالجامعة في تزويد قطاع الأعمال باحتياجاتهم المعلوماتية المشتركة
0	4		تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات	0	4		تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات
0	4		قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم	0	4		قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم
0	4		اعتماد اساليب الجودة في عمليات التدريس بما يضمن بناء المهارات والقدرات الطلابية	0	4		اعتماد اساليب الجودة في عمليات التدريس بما يضمن بناء المهارات والقدرات الطلابية
0	4		ادخال برامج إدارة الإنتاج في التخصصات التطبيقية التي لها علاقة بسوق العمل	0	4		ادخال برامج إدارة الإنتاج في التخصصات التطبيقية التي لها علاقة بسوق العمل

المؤسسات الإنتاجية				الجامعات			
٦٠	٦١	٦٢	الفقرات	٦٠	٦١	٦٢	الفقرات
			العمل				
0	4		افتتاح برامج للدراسات العليا تركز على احتياجات سوق العمل وترفع من معدلات الشراكة مع قطاع الأعمال	0	4		افتتاح برامج للدراسات العليا تركز على احتياجات سوق العمل وترفع من معدلات الشراكة المؤسسية
0	4		الاستفادة من التقييم الخارجي لنظام الجودة بالجامعة بإشراك قطاع الأعمال في إبداء الملاحظات بغرض التطوير	0	4		الاستفادة من التقييم الخارجي لنظام الجودة بالجامعة بإشراك قطاع الأعمال في إبداء الملاحظات بغرض التطوير
0	4		المتوسط	0	4		المتوسط

١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١ ، ٣)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

1. جاءت الفقرة رقم (١٢) وهي (قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم) بالمرتبة الأولى بمتوسط (٤.٦٠) وانحراف معياري (٠.٧٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
2. جاءت الفقرة رقم (٥) وهي (تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من محامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال) بالمرتبة الثانية بمتوسط (٤.٥٤) وانحراف معياري (٠.٧٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من محامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وهذه النتيجة اعتبرتها دراسة محمود معوقا للشراكة بسبب اعتماد المؤسسات الإنتاجية

أولاً: من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة يتضح من الجدول السابق أن:

محور آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتضمن (١٦) فقره، جاءت (١٤) فقره بدرجة (هام جداً)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٤.٢١ ، ٤.٦٠)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤.٢٠ إلى ٥.٠)، في حين جاءت (فقرتين) بدرجة (هامة)، وهما الفقرتين رقم (٦ ، ٧)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٣.٩٤ ، ٤.١٩)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعة نحو آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

أن من أهم آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة والتي جاءت بدرجة (هامة جداً) تتمثل في الفقرات رقم (١٢ ، ٥ ،

على بيوت الخبرة الاجنبية وليست المحلية)
محمود ، ٢٠٠٢ ، ١٩٧).

٣. جاءت الفقرة رقم (١١) وهي (تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (٤.٥٠) وانحراف معياري (٠.٧١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٤. جاءت الفقرة رقم (١٥) وهي (افتتاح برامج للدراسات العليا تركز على احتياجات سوق العمل وترفع من معدلات الشراكة المؤسسية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (٤.٤٨) وانحراف معياري (٠.٦٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن افتتاح برامج للدراسات العليا تركز على احتياجات سوق العمل وترفع من معدلات الشراكة المؤسسية من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٥. جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي (اعتماد اساليب الجودة في عمليات التدريس بما يضمن بناء المهارات والقدرات الطلابية) بالمرتبة الخامسة بمتوسط (٤.٤٨) وانحراف معياري (٠.٦٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن اعتماد اساليب الجودة في عمليات التدريس بما يضمن بناء المهارات والقدرات الطلابية من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٦. جاءت الفقرة رقم (١) وهي (وضع تشريعات وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة السادسة بمتوسط (٤.٤٦) وانحراف معياري (٠.٨٥).

وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن وضع تشريعات وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يعتبر من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٧. جاءت الفقرة رقم (٣) وهي (حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية) بالمرتبة السابعة بمتوسط (٤.٤٤) وانحراف معياري (٠.٦٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٨. اما آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة والتي جاءت بدرجة (مهمة) فإنها تتمثل في الفقرتين رقم (٦ ، ٧)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لها كما يلي:

٨. جاءت الفقرة رقم (٦) وهي (افتتاح النظام الموازي المسائي في الكليات الجامعية يكون من ضمن أهدافه تدريب وتأهيل كوادر قطاع الأعمال في المنطقة) بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط (٤.١٩) وانحراف معياري (٠.٨١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن افتتاح النظام الموازي المسائي في الكليات الجامعية يكون من ضمن أهدافه تدريب وتأهيل كوادر قطاع الأعمال في المنطقة من الآليات الهامة لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٩. جاءت الفقرة رقم (٧) وهي (تطبيق نظام التعليم عن بعد كي يستفيد منه العاملون في المؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط (٣.٩٤) وانحراف معياري (٠.٩٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق نظام التعليم عن بعد كي يستفيد منه العاملون في المؤسسات الإنتاجية يعتبر من الآليات الهامة لتفعيل

الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

يبلغ المتوسط العام (٤.٣٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعات على أهمية آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، ومن أهم تلك الآليات (قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم ، وكذلك تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من مھما جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال ، إضافة إلى تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات ، واعتماد أساليب الجودة في عمليات التدريس بما يضمن بناء المهارات والقدرات الطلابية ، وكذلك افتتاح برامج الدراسات العليا التي تركز على احتياجات سوق العمل وترفع من معدلات الشراكة المؤسسية ، إضافة إلى وضع تشريعات وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وحث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية) وهذه النتيجة تؤكد أهمية ما توصلت إليه دراسة (Goruitzkg.A.&Maasseu.2000) على أهمية إعادة هيكلة التعليم العالي حتى تتناسب مخرجاتها مع سوق العمل، ودراسة (Seppo.h.&Pertti,M,2000) ، حيث توصي بأهمية التحالف والتكامل بين الجامعات مع بعض الشركات للارتقاء بالمستوى التكنولوجي ، ودراسة (Carlos,T,1996) ، حيث تشير إلى أهمية الارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية .

ثانياً: من وجهة نظر قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية

يتضح من الجدول السابق أن:

محور آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يتضمن (١٦) فقره، جاءت (١٤) فقره بدرجة (ھام جداً)، حيث تتراوح

المتوسطات لهم بين (٤.٢٥ ، ٤.٦٢)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤.٢٠ إلى ٥.٠)، في حين جاءت (فقرتين) بدرجة (ھامة)، وهما الفقرتين رقم (٤ ، ٧)، حيث تتراوح المتوسطات لهم بين (٣.٩٥ ، ٤.١٧)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية نحو آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

أما أهم آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر قيادات وخبراء الجامعة والتي جاءت بدرجة (ھامة جداً) فإنها تتمثل في الفقرات رقم (٢ ، ٥ ، ١١ ، ٣ ، ١٦ ، ١٤ ، ٩)، مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسطات لهم كما يلي:

١. جاءت الفقرة رقم (٢) وهي (إنشاء مركز تقني للبحوث التطبيقية والإبداع والابتكار يشارك فيه بعض رجال الأعمال) بالمرتبة الأولى بمتوسط (٤.٦٢) وانحراف معياري (٠.٧٥)، وهذا يدل على إن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن إنشاء مركز تقني للبحوث التطبيقية والإبداع والابتكار يشارك فيه بعض رجال الأعمال من الآليات الھامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٢. جاءت الفقرة رقم (١١) وهي (تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات) بالمرتبة الثانية بمتوسط (٤.٥٩) وانحراف معياري (٠.٤٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات يعتبر من الآليات الھامة

- جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٣. جاءت الفقرة رقم (٥) وهي (تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من مھامھا جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (٤.٥٩) وانحراف معياري (٠.٦٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من مھامھا جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال يعتبر من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٤. جاءت الفقرة رقم (٣) وهي (حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (٤.٥٨) وانحراف معياري (٠.٥٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية يعتبر من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٥. جاءت الفقرة رقم (١٦) وهي (الاستفادة من التقييم الخارجي لنظام الجودة بالجامعة بإشراك قطاع الأعمال في ابداء الملاحظات بغرض التطوير) بالمرتبة الرابعة مكرر بمتوسط (٤.٥٨) وانحراف معياري (٠.٥٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الاستفادة من التقييم الخارجي لنظام الجودة بالجامعة بإشراك قطاع الأعمال في ابداء الملاحظات بغرض التطوير يعتبر من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٦. جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي (ادخال برامج إدارة الإنتاج في التخصصات التطبيقية التي لها علاقة بسوق العمل) بالمرتبة السادسة بمتوسط (٤.٥٥) وانحراف معياري (٠.٥٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة

- الدراسة على أن إدخال برامج إدارة الإنتاج في التخصصات التطبيقية التي لها علاقة بسوق العمل يعتبر من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٧. جاءت الفقرة رقم (٩) وهي (اشراك خبراء من قطاع الأعمال في اللجان التطويرية في الجامعة) بالمرتبة السابعة بمتوسط (٤.٥٣) وانحراف معياري (٠.٦٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن إشراك خبراء من قطاع الأعمال في اللجان التطويرية في الجامعة يعتبر من الآليات الهامة جداً لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٨. جاءت الفقرة رقم (٤) وهي (استضافة الاقسام العلمية لبعض مسؤولي قطاع الأعمال في اجتماعاتهم الدورية) بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط (٤.١٧) وانحراف معياري (٠.٩٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن استضافة الاقسام العلمية لبعض مسؤولي قطاع الأعمال في اجتماعاتهم الدورية يعتبر من الآليات الهامة لتفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
٩. جاءت الفقرة رقم (٧) وهي (تطبيق نظام التعليم عن بعد كي يستفيد منه قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط (٣.٩٥) وانحراف معياري (١.١١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق نظام التعليم عن بعد كي يستفيد منه قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية يعتبر من الآليات الهامة لتفعيل

الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

يبلغ المتوسط العام (٤.٤٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية على أهمية آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ومن أهم تلك الآليات (انشاء مركز تقني للبحوث التطبيقية والإبداع والابتكار يشارك فيه بعض رجال الأعمال ، وكذلك تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من محامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال ، إضافة إلى حث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية والاستفادة من التقييم الخارجي لنظام الجودة بالجامعة بإشراك قطاع الأعمال في إبداء الملاحظات بغرض التطوير، وكذلك إدخال برامج إدارة الإنتاج في التخصصات التطبيقية التي لها علاقة بسوق العمل ، إضافة إلى إشراك خبراء من قطاع الأعمال في اللجان التطويرية في الجامعة وإنشاء وحدة متخصصة تتبع الإدارة العليا في

الجامعة من محامها التنسيق للأعمال المشتركة مع المؤسسات الإنتاجية ، وكذلك قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية والمعوقات التي تحد منها والآليات المقترحة لتفعيلها؟

ولمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية والمعوقات التي تحد منها والآليات المقترحة لتفعيلها تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)،

وذلك كما يتضح من خلال الجدول التالي رقم (١٥)

جدول (١٥)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test) للفروق بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية والمعوقات التي تحد منها والآليات المقترحة لتفعيلها

الأبعاد	مكان العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الأهمية
واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	الجامعة	125	3.14	.733	12.924	.000
	المؤسسات الإنتاجية	95	2.06	.504		
معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	الجامعة	125	3.41	.586	5.829-	.000
	المؤسسات الإنتاجية	95	3.79	.361		
آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية	الجامعة	125	4.38	.490	-.685-	.494
	المؤسسات الإنتاجية	95	4.42	.499		

يتضح من خلال الجدول (١٥) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وذلك لصالح قيادات وخبراء الجامعات، بمتوسط (٣.١٤) مقابل (٢.٠٦) للعاملين بالمؤسسات الإنتاجية، وتشير النتيجة السابقة إلى أن قيادات وخبراء الجامعات يوافقون بدرجة أكبر على واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

كما يوضح الجدول (١٥) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وذلك لصالح قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية بمتوسط موافقة (٣.٧٩) مقابل (٣.٤١) للعاملين بالجامعات، وتشير النتيجة السابقة إلى أن قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية يوافقون بدرجة أكبر على معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

وفي الأخير فقد كشفت النتائج بالجدول (١٥) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٤٩٤)، وهي قيمة أكبر من (٠.٠٥)، وتشير النتيجة السابقة إلى تقارب وجهات نظر كلاً من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية والجامعة حول آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

السؤال الخامس : ما التصور المقترح الذي يرفع من مستوى الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات خطط التنمية :

انطلاقاً من دور جامعة القصيم في تلبية حاجيات المجتمع من الكوادر المؤهلة والمدرّبة والتي تتناسب مع حاجيات ومتطلبات المؤسسات الإنتاجية ، وتلبية لمتطلبات الخطة الاستراتيجية للجامعة والتي تتناغم مع توصيات الخطة الخمسية التاسعة للمملكة العربية السعودية والتي اشارت إلى أهمية الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ، وتحقيقاً لهذا الهدف فإن التصور يسير على وفق الخطوات التالية :

أولاً : فلسفة التصور المقترح :

ينطلق هذا التصور من فلسفة مؤداها أن الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية ، تتفق مع متطلبات الخطة الخمسية التنموية التاسعة التي أقرتها الحكومة ، ومع الخطة الإستراتيجية التي أقرتها الجامعة ، ومع طموحات وتطلعات المؤسسات الإنتاجية بالحصول على مخرجات بشرية وبحثية وإبداعية وابتكارية تساهم في تحقيق أهدافها المرسومة ، ولذلك فإن مستقبل التعليم الجامعي مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الخارجية وما تحويه من برامج وأهداف تنموية في المجالات الاقتصادية والإدارية، ولذلك فإن فلسفة التعليم العالي وأسلوبه لابد أن يتغير بحيث يستطيع الوقوف امام متطلبات سوق العمل والتغيرات المحلية والعالمية.

ثانياً : أهداف التصور المقترح :

- وضع مفهوم محدد ومشارك للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
- تقديم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه الشراكة بين الجامعة و المؤسسات الإنتاجية .
- إجراء البحوث العلمية التي تخدم الإنتاج وتحقق متطلبات التنمية المستدامة .
- تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات الإنتاجية المختلفة .

يتطلب التصور المقترح التعرف على واقع الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية من خلال نتائج الدراسة الحالية والتي تشمل الآتي :

(١) أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعات على أنه أحياناً يكون هناك شراكة مؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، و ذلك يتمثل في:

- أن الخطة الإستراتيجية في الجامعة دائماً تشير إلى أهمية الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية

- قيام الجامعة بتشجيع بعض المؤسسات الإنتاجية على دعم بعض المشاريع العلمية في الجامعة

- أن الجامعة غالباً ما تشجع بعض أساتذتها في تقديم خبراتهم للمؤسسات الإنتاجية

- أن الجامعة غالباً ما تسعى إلى تبني فكرة الجامعة المنتجة بالتعاون مع المؤسسات الإنتاجية بمنطقة القصيم

- أن الجامعة غالباً ما تركز في أعمالها على المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والمنافع المتبادلة

- أن الجامعة أحياناً تسمح بانتداب بعض اساتذتها لخدمة بعض المؤسسات الإنتاجية ذات الصلة بتخصصاتهم

- أن الجامعة أحياناً تقوم بإبرام عقود للتعليم التعاوني والتدريب بينها وبين المؤسسات الإنتاجية

(٢) أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية على أنه نادراً ما يكون هناك شراكة مؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، و ذلك يتمثل في:

- أنه نادراً ما تقوم المؤسسات الإنتاجية بتكليف بعض الكوادر الإدارية

- تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الاستفادة من مرافق ومنشآت الجامعة وخاصة بما يحقق التعاون والشراكة .

- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من قيادات الجامعة وبعض قيادات المؤسسات الإنتاجية لتحديد حاجات قطاع الأعمال ومتطلباته .

- توجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات سوق العمل وبما يخدم متطلبات التنمية ويعمل على تطويرها .

- قيام الجامعة بعقد المؤتمرات حول الشراكة وإشراك المؤسسات الإنتاجية فيها .

- تقديم برامج لتلبية متطلبات قطاع الأعمال على اختلاف مستوياتهم .

- إعداد مراكز للتنمية البشرية للقيام ببعض الدورات لتدريب أفراد المؤسسات الإنتاجية وخريجي الجامعة .

- المساهمة في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة قطاع الأعمال منها .

- مساعدة أفراد المجتمع عن طريق تقديم أفكار جديدة ومتطورة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة .

- تقديم الاستشارات والخدمات المتنوعة في المجالات المختلفة لقطاع الأعمال .

- مشاركة الجامعة في المناسبات المختلفة لقطاع الأعمال.

- الدعم المالي لكافة الأنشطة الجامعية التعليمية والبحثية والتنموية .

- توفير بيئة داعمة للتعليم تشترك فيها الجامعة والمؤسسات الإنتاجية .

ثالثاً: متطلبات التصور المقترح :

أ - التعرف على واقع الشركة من خلال إجابات أفراد العينة بالجامعة والمؤسسات الإنتاجية:

- ضعف الحافز لدى المؤسسات الإنتاجية لدعم المجالات التطويرية بالجامعة كونها ممولة حكومياً .
- عدم وجود قوانين أو لوائح تلزم المؤسسات الإنتاجية على تنفيذ واعتماد نتائج دراساتها العلمية .
- تدني إدراك القطاعات الإنتاجية لأهمية البحث العلمي الجامعي في تطوير وتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج لديهم .
- قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات المؤسسات الإنتاجية من قبل المختصين بالجامعة .
- كثرة مسؤوليات ومهام قيادات الجامعة المهنية لا تمكنهم من تحسين مستوى الشراكة .
- (٢) أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية على معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، ومن أهم تلك المعوقات:
- عدم قيام الجامعة باستضافة متخصصين من المؤسسات الإنتاجية للاستفادة من تقويمهم لجودة أداء خريجها .
- عدم قياس وتقييم رضا منظمات سوق العمل والمجتمع المحلي بصورة دورية عن أداء الجامعة وعن مستوى خريجها .
- تركيز بعض أقسام الجامعة على البحوث النظرية التي لا تخدم القطاعات الإنتاجية .
- قلة الدراسات المعتمدة في تشخيص احتياجات سوق العمل من قبل الباحثين الجامعيين .

- والفنية المدربة لمعاونة بعض الباحثين والمبتكرين الجامعيين على الإنجاز .
- أنه نادراً ما يوجد لدى المؤسسات الإنتاجية لوائح تكفل حقوق الباحثين والمبدعين والمبتكرين الذين يقدمون لهم خدمات .
- أن المؤسسات الإنتاجية نادراً ما تسعى إلى دعم الجامعة في تبني فكرة الجامعة المنتجة وتفعيلها .
- أنه نادراً ما يوجد لدى المؤسسات الإنتاجية تشريعات وقوانين تساهم في ضبط العلاقة بينها وبين الجامعة .
- أن المؤسسات الإنتاجية نادراً ما تقدم حوافز مادية للباحثين المبدعين والمبتكرين من طلاب وأساتذة الجامعة .
- أن المؤسسات الإنتاجية نادراً ما تستفيد من خبرات بعض أساتذة الجامعة في تطبيق نتائج الأبحاث العلمية لديهم .
- ب - التعرف على معوقات الشراكة من خلال إجابات أفراد العينة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية :
- (١) أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعات على معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ومن أهم تلك المعوقات:
- ضعف اهتمام أغلب المؤسسات الإنتاجية بتمويل البحوث العلمية في الجامعة .
- اهتمام المؤسسات الإنتاجية باليات التشغيل والإنتاج والربح ولا تعطي الاهتمام الكافي بتطوير العلاقة مع الجامعة .

- عدم وجود عقود شراكة واستثمار مشترك وعلاقات تكاملية بين المؤسسات الإنتاجية والجامعة .
- غياب المعلومات عن الخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية المطلوبة لدى كل من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية .
- عدم وجود خطط استراتيجية فعالة تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية .
- ضعف تنمية المهارات والقدرات لدى الدارسين في الجامعة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل
- ظهور مهن وتخصصات جديدة تفتقر إليها الجامعة جعل المؤسسات تعتمد على مدرسين خارجيين لتلبية احتياجاتها.
- ج - التعرف على آليات الشراكة من خلال إجابات أفراد العينة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية :
 - (١) أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء الجامعات على أهمية آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ومن أهم تلك الآليات:
 - قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم .
 - تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من محامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال .
 - قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم .
 - تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من محامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال .
 - تدريب بعض الطلاب في المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بتخصصاتهم لكسب الخبرة وتنمية القدرات والمهارات .
- (٢) أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة من قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية على أهمية آليات تفعيل الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، ومن أهم تلك الآليات:
- إنشاء مركز تقني للبحوث التطبيقية والإبداع والابتكار يشارك فيه بعض رجال الأعمال .
- تشكيل بيوت خبرة داخل الكليات الجامعية من محامها جذب الاستثمارات وإقامة الشراكة مع قطاع الأعمال .
- بحث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية .
- الاستفادة من التقييم الخارجي لنظام الجودة بالجامعة بإشراك قطاع الأعمال في إبداء الملاحظات بغرض التطوير .
- إدخال برامج إدارة الإنتاج في التخصصات التطبيقية التي لها علاقة بسوق العمل .
- إشراك خبراء من قطاع الأعمال في اللجان التطويرية في الجامعة .
- اعتماد أساليب الجودة في عمليات التدريس بما يضمن بناء المهارات والقدرات الطلابية .
- افتتاح برامج الدراسات العليا تركز على احتياجات سوق العمل وترفع من معدلات الشراكة المؤسسية .
- وضع تشريعات وقوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية .
- بحث المؤسسات الإنتاجية على المساهمة في دعم بعض المشاريع الطلابية .

- إنشاء وحدة متخصصة تتبع الإدارة العليا في الجامعة من مهابها التنسيق للأعمال المشتركة مع المؤسسات الإنتاجية.
- قيام الطلاب بزيارات ميدانية للقطاعات الإنتاجية بحسب مجالات تخصصاتهم.
- د - التعرف على الفروق بين آراء أفراد العينة حول الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية :
- (١) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول واقع الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وذلك لصالح قيادات وخبراء الجامعة ، وهذا يرجع إلى تبني الجامعة للشراكة في خططها الاستراتيجية في حين أن اهتمام المؤسسات الإنتاجية بالشراكة ما زال غائبا عن الكثير منها .
- (٢) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين آراء قيادات وخبراء جامعة القصيم ونظرائهم في المؤسسات الإنتاجية حول معوقات الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وذلك لصالح قيادات وخبراء المؤسسات الإنتاجية .
- هـ - إنشاء وحدات إدارية مقترحة بجامعة القصيم لتعزيز الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية :
- توضح الدراسة الحالية أن آليات الشراكة تحتاج إلى تحديث وتطوير ، وبذلك فإن هذه الدراسة تقترح إنشاء وكالة للجامعة لشئون المجتمع ، يتبعها عادات خدمة المجتمع المعتمده حاليا بالجامعة ، إلى جانب إنشاء عدد من الوحدات والمراكز الادارية المقترحة كما يلي :

- (١) مركز الدراسات المسحية المجتمعية :
- الدراسات المسحية تعتبر من القضايا الهامة للجامعات وذلك لمعرفة مشكلات المجتمع وحاجياته الاقتصادية والثقافية وهذا يتطلب تحديد الاحتياجات البحثية والتدريبية والاستشارية (السلطان، فهد: ٢٠٠٨).
- (٢) مراكز البحوث المشتركة :
- تمثل هذه المراكز حلقت وصل لتطبيق البحوث المشتركة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وتعتبر مجالا لتبادل الخبرات ، وتوفير التمويل ، وربط البحوث بمتطلبات سوق العمل ومؤسسته الإنتاجية (Dillman&Others:1995) .
- (٣) وحدة برامج التعليم التعاوني المشترك :
- انشاء وحدة للتعليم التعاوني بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية حيث تعتبر أحد الوسائل الهامة لتحقيق المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل تعميقا لرفع مستوى الشراكة ، يتم ذلك من خلال التدريب وتنمية المهارات واكتساب الخبرات العملية للطلاب في المؤسسات الإنتاجية .
- (٤) التعليم عن بعد والتعليم المفتوح :
- افتتاح برامج للتعليم عن بعد والتعليم المفتوح حيث تعتبر احد أساليب الشراكة الفاعلة والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية فهي تلبي حاجات قطاع الاعمال وحاجات المجتمع ، وتبني الموارد البشرية ، وتحقق متطلبات التنمية المحلية والتربية المستدامة للعاملين والموظفين في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية .
- (٥) وحدة العمل التطوعي :
- يمثل اعتماد إنشاء وحدات للعمل التطوعي بالكليات الجامعية أحد الاساليب الهامة لتنفيذ العمل المشترك مع قطاع الاعمال تمويلا وإشرافا ومتابعة ، وهو احد اوجه التعاون مع المجتمع المحلي ، وتلبية لاحتياجاته ، وزيادة خبرة الطلبة وتنمية مهارتهم ، وتحقيقا لنجاح هذه الوحدات ينبغي إن يتضمن البرنامج الأكاديمي للطلاب الجامعي ساعات معتمدة للعمل التطوعي وهذا معمول به في الكثير من الجامعات العالمية (Ward:1996) .

رابعاً : بناء الثقافة المجتمعية اللازمة لترسيخ دعائم
الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية :

الشراكة المجتمعية تتطلب وجود ثقافة تبنى
على أساس الشراكة المستمرة بين الجامعة وقطاع
الاعمال قوامها المنفعة المتبادلة وتطبيقاً لمتطلبات
خطط التنمية ، التي تنعكس ايجاباً على تحسين
الوعي العام لأهمية الشراكة ، وهذا يتطلب عمل
نشرات ترسل إلى كافة المؤسسات الإنتاجية
والخدمية ، توضح فيها الرؤية والرسالة والأهداف
والنماذج العالمية المعاصرة وما حققته المجتمعات
الصناعية من أدوار ملموسة في مجال الاتحاد
والتعاون والشراكة مع مؤسسات التعليم العالي ،
ونشر الثقافة يتطلب عقد المؤتمرات والندوات
وورش العمل حول أهمية الشراكة ، تستدعي فيه
الشركات والمؤسسات الكبرى لتحفيزها على
السير في هذا التوجه .

خامساً: تحديد الخطوات العملية الضرورية لبناء الشراكة
بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية تحقيقاً
لمتطلبات خطط التنمية وفق الخطوات التالية :

أ- تحديد الاحتياجات الضرورية للشراكة بين
الجامعة والمؤسسات الإنتاجية :

يعتبر الاحتياج للشراكة لكل من الجامعة والمؤسسات
الإنتاجية هام جداً لعدد من الاسباب والتي في
مجمليها تصب في مصلحة المجتمع والتنمية المستدامة
ومن أهمها :

- التعرف على حاجات منطقة القصيم
بشكل عام والمؤسسات الإنتاجية
بشكل خاص من الكوادر البشرية
المدرية والمؤهلة .

- توفير فرص النمو المستمر والتدريب
الدائم لكافة العاملين في القطاعات
الصناعية والإنتاجية والخدمية بمنطقة
القصيم

- التقليل من تكاليف التدريب
للعاملين في القطاعات الإنتاجية
لتتولى مهمة ذلك الجامعة .

- تطوير المناهج الدراسية الجامعية بما
يتناسب مع احتياجات سوق العمل

- رفع مستوى جودة البحث العلمي
كونه يخدم قطاعات تنفيذية ، ويلبي
احتياجات ملحة ، ويسهم في وضع
الحلول المناسبة للمشكلات التي
تواجهها القطاعات الإنتاجية .

- المساهمة في تحقيق الابداعات
والابتكارات لمنسوبي الجامعة
والمؤسسات الإنتاجية ، والاستفادة
من الخبرات والكوادر المشتركة .

- تقدير الاحتياجات اللازمة للأعمال
المشتركة من حيث الكم والكيف .

- مسح دقيق للنظام الجامعي ونظام
المؤسسات الإنتاجية وتحديد مدى
إمكانات الإسقاطات المتوقعة .

- توزيع دليل حول الشراكة المؤسسية
بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية
على الوحدات المختصة .

- رصد الإمكانيات البشرية والمادية
المتاحة للجامعة والمؤسسات
الإنتاجية المستهدفة .

- وضع تصورات كاملة ومفصلة للواقع
المراد تنفيذه مع مجموعة من المؤشرات
والمعايير لتحديد مجموعة من
الأهداف.

ب - تحديد الأهداف من العمل المشترك :

يتم وضع مجموعة من الأهداف العامة
والمشتركة في ضوء ما سبق على أن تكون
مستمدة من فلسفة الجامعة والمؤسسات الإنتاجية
ومبنية على سياسة الدولة وخططها التنموية
وتوجهها الاقتصادي والاجتماعي وينبغي أن تراعي
الأهداف ما يلي:

- صياغتها بدقة في جمل عامة.
- ظهورها في شكل اتجاهات واضحة في صور
رقمية أو كمية تحقق التطلمات المخطط لها.

- تعبيرها عن واقع الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، واستجابتها لتطلعاتها وتكون قابلة للتحقيق.
- وضوحها وتحديد أهدافها واختصارها بقدر الإمكان لأن زيادتها تؤدي إلى حدوث تعارض بينها.
- إحداث التناسق والتكامل فيما بينها.

ج - إنشاء مجموعات العمل المشترك :

- يتم اختيار مجموعة عمل مشتركة من الجامعة والمؤسسات والإنتاجية على وفق الحاجة والكفاية والخبرة بالتنسيق المشترك بحسب التخصص والمهمة، على أن تتخذ القرارات النهائية بتشكيلها من القيادات العليا في الجهتين حتى تمتلك الدعم الإداري والتمويلي الكافي ، ومهمة هذه المجموعات المشاركة في إعداد الخطط والإشراف على تنفيذها وفق ما تم اعتماده ، على أن تتماشى مع السياسات والأهداف المرسومة .

د - وضع إطار عمل للشراكة:

تتخذ هذه المرحلة الإجراءات التالية :

- تقويم أوضاع النظام التعليمي والبحثي الجامعي وحصر مشكلاته وما ينبغي إحداثه لتهيئته نحو الشراكة النوعية مع المؤسسات الإنتاجية .
- صياغة الاحتياجات المشتركة في ضوء الإمكانيات المتاحة والمتوقعة وكذلك تحديد الوسائل لإقامة شراكة فاعلة واختيار أنسبها لتحقيق الأهداف وفق خطة الجامعة الاستراتيجية وخطط التنمية .
- تحديد الأسس للشراكة المجتمعية والتنبؤ باحتمالات التغير المختلفة في المجتمع ومؤسساته الإنتاجية .
- وضع برنامج مفصل وشامل لما يجب إحداثه من تطور في نظم التعليم بالجامعة وما يلزم تغييره من المناهج والمقررات والأنشطة المختلفة لكي تتلاءم مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل.
- التنسيق بين المشروعات المشتركة زمانياً ومكانياً.
- تحديد الزمن والتكلفة ومصادر التمويل والتوقع بمتغيراتها لأي شراكة محتملة أو متفق عليها.
- دراسة الاحتمالات المتوقعة من تنفيذ الشراكة والاستعداد لمواجهة أي مستجدات طارئة بوضع البدائل المناسبة .

هـ - تشكيل الاتفاقيات والإعلان عنها :

- يتم اعداد اتفاقيات معتمدة ومصادق عليها من الجهات العليا المشتركة ، تحدد فيها المعايير والأهداف والمتطلبات والإجراءات والتقييم والمتابعة ، وتعتبر وثيقة رسمية ملزمة .

و- تفعيل عمليات الاتصال في مجال الشراكة :

- لابد من تفعيل عمليات الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ، وهذا يتطلب تشكيل وحدة للمتابعة والتنسيق تتبع وكيل الجامعة لشئون المجتمع وعمادات خدمة المجتمع ، يقابلها وحدات العلاقات العامة في المؤسسات الإنتاجية ويكون من مهامها الاتي :
- تحديد الافراد المعنيين بالشراكة في الجامعة وكلياتها والمؤسسات الإنتاجية ، وتصدر لهم قرارات بذلك .

- أن يحدد مجلس مختص تعقد فيه اللقاءات البينية بين المعنيين في الشراكة من كلا الطرفين .

- ينبغي اعداد برنامج الكتروني يقوم بمهمة تيسير وتسهيل الاتصال وتبادل المعلومات .

ز - تنفيذ أنشطة الشراكة :

- هذه المرحلة تعتبر هامة جدا ويتم من خلالها تنفيذ المشروعات والأنشطة والأعمال المقترحة للشراكة وفق خطة متكاملة تتطلب توافر مجموعة من المهام يمكن إنجازها فيما يلي :
- وجود جهاز فني على درجة عالية من الكفاءة.
- إعداد خطة متكاملة للشراكة وفقا لمعايير موضوعية ، ومواصفات واقعية.
- المتابعة المستمرة لتنفيذ وتقييم ما تحقق في مجال الشراكة وفقاً للبرنامج الزمني المحدد والواجبات والمسئوليات الملقاة على وحدات التنفيذ .
- تهيئة كل مكونات البرنامج المعتمد لتنفيذ الخطة المعتمدة .
- حشد القوى المنفذة ، والعمل على تعديل أنماط سلوكها بما يتفق ومتطلبات تنفيذ الخطة.
- سرعة اتخاذ الحلول المناسبة العاجلة للمشكلات التي تعترض التنفيذ .
- إمكان تعديل بعض الأهداف والوسائل على المستوى التنفيذي للشراكة كلما دعت الحاجة إلى ذلك دون تأخير بالرجوع إلى السلطة العليا.

- تنمية المسؤولية وبناء مستويات مختلفة من الخبرة للمنفذين من الجامعة والمؤسسات الإنتاجية .

ح - تقويم أنشطة الشراكة :

لا تنتهي عملية الشراكة بمجرد تنفيذها ؛ وإنما تمتد إلى المتابعة الدائمة والتقويم المستمر لما تم إنجازه ، وتم المتابعة بملاحظة التنفيذ وتحديد خطواته ودرجة نجاحه أو انحرافه عن الخطة المحددة ، حتى يمكن تلافي حدوث أي انحراف ، والتعرف على مشكلات التنفيذ .

ك - مراجعة عمليات الشراكة (التغذية الراجعة)

بعد تقويم الأنشطة تتم عملية مراجعة ما تم

تنفيذه وهذا يتطلب نوعان من المتابعة :

- متابعة التنفيذ : للتعرف على منجزات وأداء الأفراد والبرامج بما يضمن تنفيذ نصيبتها من الخطة وفقاً لقواعد رقابية معينة من الطرفين الجامعة والمؤسسة الإنتاجية .

- متابعة حمّاز التنفيذ : لتعديل الاجراءات التنفيذية وتغيير السياسات بما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة ، وأي اخطاء تحتاج إلى تغذية راجعة للجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات والحلول المناسبة .

توصيات الدراسة :

على ضوء نتائج الدراسة وتصورها المقترح فإن الباحث يوصي ما يلي :

1- الاستفادة من التصور المقترح لتطوير وتفعيل الشراكة بين جامعة القصيم والمؤسسات الإنتاجية.

2- الاستفادة من نتائج الدراسة للتخلص من العقبات التي تعيق الشراكة والاستمرار في تطوير الإيجابيات.

3- ربط الشراكة المجتمعية للجامعة بمتطلبات خطط التنمية بصورة دورية.

4- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الشراكة التي منها ما تناولته الدراسة الحالية.

5- تصنيف المؤسسات الإنتاجية بحسب مجالات اختصاصاتها وتحديد الكليات التي يمكن أن تستفيد منها في مجال الشراكة.

6- يوصي الباحث بإجراء الدراسات التالية:

- تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين كليات التربية بجامعة القصيم وإدارة التعليم في منطقة القصيم .

- تصور مقترح لتفعيل إدارة المعرفة بجامعة القصيم لتحقيق الجودة التنافسية والشراكة المجتمعية.

المراجع

- 1- الأمين ، ابن عزة مُجّد (٢٠٠٥) ، "التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة ميدانية بالتطبيق على جامعة لبنان "، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية ، المركز الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية العدد ١٧، السنة الثانية، الجزائر .
- 2- التركستاني ، حبيب الله (١٤٢١هـ) . "معوقات نشاط البحث والتطوير في المنشآت الصناعية السعودية "، وقائع ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الواقع والمعوقات والتطلعات .
- 3- الثنيان ، سلطان ثنيان عبدالرحمن (٢٠٠٨) ، "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح "، رسالة دكتوراه ، قسم التربية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
- 4- الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم (١٤٣١) ، "وثيقة مختصرة "، رجب ١٤٣١-١٤٣٢ الموافق ٢٠١٠-٢٠٢٠ م .
- 5- أوزي ، احمد (د.ت) ، "الشراكة التربوية قاطرة التنمية والتطوير البيداغوجي (جامعة مُجّد الخامس السويسري نموذجاً)"، الرباط ، المملكة المغربية .
Sci_education@hotmail.com
- 6- اليونسكو ، (١٩٩٨) ، "إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين " - مؤتمر أي تعليم عالي للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين ؟ - بيروت (٢-٥) مارس - ١٩٩٨ م .
- 7- أبوسمرة ، مُجّد (٢٠٠٧) ، "استقرار واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلي حاجات تحقيق التنمية الشاملة " ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث

- ١٤- العاجز ، فؤاد علي ، حماد ، حسن محمود (٢٠١١) ، "رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الانتاج من منظور تكاملي" ، مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه اخلاقيات توظيفه ، عقد في الفترة من ١٠-١١مايو ٢٠١١م ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
- ١٥- العبيد ، عبدالرحمن بن صالح (١٩١٩هـ) ، " تجربة سابق في مجال أولويات البحث والتطوير في الصناعة " ندوة تخطيط وإدارة البحوث . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض .
- ١٦- الفيصل ، عبدالله (١٤١٧هـ) ، "جامعة الملك سعود تتفاعل مع احتياجات خطط التنمية والمجتمع " ، مجلة الأمن والحياة ، س ١٥ ، ١٦٦٤ ، ربيع الأول ١٤١٧هـ ، يوليو ١٩٩٦م ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض .
- ١٧- الفوزان ، ناصر ، ورشيد مازن (٢٠٠٥) ، "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص" ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير والمنعقد بجامعة الملك سعود ، الرياض .
- ١٨- القحطاني ، مفرح سعد (١٤١٩) ، " نحو سياسة اقتصادية فاعلة لسعودة فرص العمل في القطاع الخاص " مجلة الامن ، العدد السادس عشر ، جادى الأولى .
- ١٩- القحطاني ، منصور عوض (٢٠٠٥) ، "تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص الواقع وسبل التطوير" ، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير المنعقد في جامعة الملك سعود في الفترة بين ٩-٨/٢٠٠٥ .
- ٢٠- القحطاني ، سالم سعيد (١٤١٨) ، "مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية " ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين ، الرياض ٢٥-٢٨ /١٠/١٤١٨هـ .
- الاتحاد ونقابات اساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية ، الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي ، المجلد الأول ، جامعة القدس .
- ٨- السلطان ، خالد (د.ت) ، "تجارب ومبادرات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز التعاون والشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي" ، جامعة الملك فهد ، الظهران ، السعودية .
- ٩- السلاطين ، علي ناصر شتوي (٢٠٠٥) ، "آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص" ، مجلة التربية ، العدد ١٦ أغسطس ، جامعة الملك خالد ، ابها ، السعودية .
- ١٠- السلطان ، فهد سلطان (٢٠٠٨) ، "المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية" ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، كلية التربية ، المجلد الربع عشر ، العدد الثاني ، ابريل ، جامعة حلوان ، مصر ، ص ص ٥٤ ، ٢٩٥ .
- ١١- السيسي ، أريج حمزة (١٤٣٤) ، "مواومة التعليم العالي للفتاه لمتطلبات التنمية " ، ندوة التعليم العالي للفتاه في المملكة من النمو إلى المنافسة ، عقدة في الفترة من ١-٣ ربيع الأول ، جامعة الملك سعود ، الدرعية .
- ١٢- الشتوي ، علي ناصر (٢٠٠٥) ، "آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص : دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير" ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٦٤ ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- ١٣- الشدادي ، عبدالله بن جلوي (١٤١٩هـ) ، "استفادة القطاع الخاص من نتائج البحوث العلمية بالمملكة" ، وقائع ندوة تخطيط وإدارة البحوث ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، الرياض .

- ٢١- المنيع ، مُحمَّد عبدالله (١٤٢٠) ، "توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة " الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود والمنعقدة في الفترة ٩-١٠ / ١٤٢٠/٧ هـ ، بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية .
- ٢٢- المنيع ، مُحمَّد عبدالله (١٤٠٥) ، " دراسة تحليلية للأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية" ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، السنة السادسة ، الدوحة ، قطر .
- ٢٣- الهادي ، شرف ابراهيم (٢٠١١) ، "رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة " ، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، العدد (١)، السنة السادسة والعشرون ، كلية التربية جامعة المنوفية ، مصر .
- ٢٤- بلقرع العربي وراجح زاهير (د، ت) ، "سبل تفعيل علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر" ، قسم الهندسة المدنية ، جامعة المسيلة ، الجزائر .
- ٢٥- جيون ، لوه يوان (٢٠٠٤) ، "الميزانية تعوق تطوير التعليم " ، الصين اليوم ، ٧ يوليو ، بكين .
- ٢٦- صائع ، عبدالرحمن احمد ، و مصطفى ، مُحمَّد متولي (٢٠٠٥) "الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والانتاج " ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- ٢٧- طرابزوني ، مُحمَّد ، الفوزان ، مُحمَّد (١٤٢١ هـ) ، "مؤشرات العلوم والتقنية ودورها في توجيه البحوث" ، ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في الفترة من ١٦-١٨ ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .
- ٢٨- عبد العالي ، عبد الرحمن ابراهيم (٢٠٠٥) ، " دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص " ، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير المنعقد في جامعة الملك سعود في الفترة بين ١٠-١٢/٤/٢٠٠٥ م .
- ٢٩- عامر ، طارق عبدالرؤف مُحمَّد (٢٠٠٨) ، "تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاجية" ، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، والمنعقد بتاريخ ١٧ - ٢٠ صفر ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٤-٢٧ فبراير ٢٠٠٨ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .
- ٣٠- كردي ، احمد السيد (٢٠١١) ، "إطار مقترح لبناء وإدارة التحالف الإستراتيجي لدعم القدرات التنافسية في الجامعات المصرية بالتطبيق على جامعة بنها" ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال ، جامعة بنها .
- ٣١- محضر ، وفاء عبدالعزيز (٢٠١١) ، " آليات ربط بحوث الدراسات العليا بخطة التنمية في المملكة العربية السعودية " مجلة بحوث التربية النوعية ، جامعة المنصورة عدد (٢٣) أكتوبر الجزء الثاني .
- ٣٢- محمود ، يوسف سيد (٢٠٠٢) ، "أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع للتربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، في الفترة من ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ .
- ٣٣- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ، "تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاعات الأخرى (القطاع الخاص)" ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤية مستقبلية ، الرياض ، ٢٢-٢٥ فبراير ١٩٩٨ م .
- ٣٤- وزارة التعليم العالي (١٩٩٨) ، " التعليم العالي في المملكة العربية السعودية " ، دراسة قطرية مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ، بيروت ، ٢-٥ مارس .
- ٣٥- وزارة التخطيط ، "خطط التنمية في المملكة العربية السعودية ١٣٩٠-١٤٢٠ هـ" .
- ٣٦- وزارة التعليم العالي للمعلومات (١٤٣١) ، "خطط ومبادرات التعليم العالي لتحقيق التميز في العلوم والتقنية" ، وزارة التعليم

- Dawn of the 21st Century". Higher Education Policy; Vol. 9, No. 4, PP. (265-275).
- 45- Gornitzkg , A. & Maassen, P.(2000) "The Economy Higher Education and European Integration: an Introduction". Higher Education Policy, Vol. 13, No.3, p.p. (217-223). September.
- 46 – Graham , Hugh Davis. & Diamond, Nancy.(1997) "The Rise of American Research Universities". Elites and Challengers in the Johns Hopkins University Press. January 27.
- 47- Gittleman, Julia. & carolr, Goldberg Seminar. (2004) "The Role and Impact of Colleges and Universities in Greater Boston Today". Best Practice Research, steering committee Meeting Turfs University College of Citizenship and public Service and the Boston Foundation. 12 January.
- 48- Seppo, H. & Pertti, M.(2000) "Response of Finnish Higher Education". Institutions to the National Information Society Program, Higher Education Policy, Vol. 13, No. 3, P.P. (237-243). September.
- 49- Ward, K. "Service - Learning and Student Volunteerism,(1996)". Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, New York. April 8-12.
- العالي ، الإدارة العامة للتخطيط والاحصاء
المملكة العربية السعودية .
- 37- Corr Gay.(2000) "Expanding Roles for Higher Education Institutes and Colleges: Engines for Higher for Economic Growth". Paper presented at an International symposium: skill for Information economy. 14-15 December,.
- 38- Derezotes , Paul .N.(2004) "Making the jump to the private sector". American Meteorological Society..
- 39- Jordan Times. ,(2003) "Planning minister provides future vision for public partnership between universities". R&D Centers and Businesses. Thursday, August 14.
- 40-Hanna,(D1998) " Higher Education inane Era of Digital Competition: Emerging Organizational Models". JALN .
- 41- Rosan Richard, M. The key Role of Universities in Our Nation's Economic and Revitalization. <http://www.oup.org/researchandpubs/Lit.html>.
- 42- Michio, Nagai.(1995) "The University in the 21st Century". Higher Education Policy, Vol. 8, No. 4, pp. (11-13).
- 43- Carlos, T.(1996) "A New Vision of Higher Education". Higher Education Policy, Vol. 9, No. 1, pp. (11-27).
- 44- Thorens , J.(1996) "Role and Mission of the University at the

51- United Nation, Economic and Social Council ,(1999) " Public Private Partnerships : A New Concept for Development, Submitted to the Economic Commission for Europe, Trade / WP.5/1999/9 .

50 - Dillman, Don and others.(1995) "What the public wants from Higher Education". Social and Economic Science Research Center, Washington State UN.

Abstract

This study aims to set a conceived proposal to stimulate the partnership between the University of Qassim and

productive enterprises under the requirements of the development plans. Therefore, to achieve this goal, the researcher prepared a field study, answered by 220 of the respondents, One of the main results, the differing views on the reality of the partnership was for the benefit of leaders and university experts, and there is agreement between this two parties on the process of stimulating the partnership. On the other hand, there are some obstacles, the most important: shortcomings in the legislation, laws, strategic plans and partnership contracts, also there is some weakness in the field of scientific research, multidisciplinary quality and training of university cadres to meet the needs of labor market, moreover there are some deficiencies in offering incentives and funding the joint projects & student scholarships. The study concluded to set a conceived proposal to stimulate the partnership, also to a range of proposals, one of them preparing a study on the partnership between the university and the education departments in the Qassim region.

Keywords :

Partnership, universities, institutions, productivity, development plans